

اعلان

عودة

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم
الى عاصمة ملكه السعيد

عاد بيمين الله حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم الى عاصمة ملكه السعيد من
سفرته الميمونة الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية يوم السبت الواقع في ١٩٧٥/٧/٢٦ .

١٩٧٥/٧/٢٧

رئيس الوزراء

زبر الرفاعي

هكذا من الأهل



الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الجمعة ٢٤ رجب سنة ١٣٩٥ هـ . الموافق ١ آب سنة ١٩٧٥ م . العدد ٢٥٧٠

الفهرس

صفحة	
١١٨٥	قانون مؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٧٥ قانون تصديق اتفاقية قرض بين المملكة الاردنية الهاشمية ومؤسسة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي
١١٩٥	قانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٧٥ قانون تصديق قرض بين المملكة الاردنية الهاشمية ومؤسسة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي
١٢٠٣	قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٤
١٢٠٧	نظام السلك الدبلوماسي الاردني
١٢١٦	نظام تنظيم الاداري لوزارة التربية والتعليم
١٢٣٠	نظام الضمان الاجتماعي لموظفي امانة العاصمة
١٢٣٤	نظام معدل لنظام بدل خدمات الرصيف والتخزين على البضائع في ميناء العقبة
١٢٣٥	قرار رقم (١٣) لسنة ١٩٧٥ صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
١٢٣٧	جدول تشكيلات الوظائف في المنظمة التعاونية الاردنية
١٢٣٧	اعلان

عنه الحسين لله ملك الله الملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٨/٦/١٩٧٥،

تصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٧٥

قانون تصديق اتفاقية قرض

بين المملكة الاردنية الهاشمية

ومؤسسة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي

لتمويل المرحلة الثانية من محطة كهرباء الحسين الحرارية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون تصديق اتفاقية قرض بين المملكة الاردنية الهاشمية ومؤسسة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي لتمويل المرحلة الثانية من محطة كهرباء الحسين الحرارية لسنة ١٩٧٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحقة بهذا القانون والمعقودة بين المملكة الاردنية الهاشمية ومؤسسة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٧٥/٦/١٨

الحسين بن طلال

وزير التربية والتعليم ذوقان الهنداوي	وزير الثقافة عبدالحاج حسن	وزير الثقافة والاعلام صلاح ابو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير التسوين علي حسن عوده	وزير المواصلات احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية سالم مساعده	وزير الشؤون الاقتصادية والعمل سامي ايوب
وزير الداخلية لوتس الطهوي	وزير الاشغال العامة محمود الحوامده	وزير دولة للشؤون الخارجية صادق الشرع	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد العزيز الحياض	وزير الزراعة مروان الحمود
وزير الصناعة والتجارة وجاني المغير	وزير البلدية والقروية محمد عضوب الزين	وزير الصحة طاراد سعد القاضي	وزير المسكن ناجي حسين الطراونة	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء راكان عناد الجازي

القرض رقم () الاردن

اتفاقية

قرض انهاء المرحلة الثانية من مشروع محطة كهرباء الحسين الحرارية

بين

المملكة الاردنية الهاشمية

ومؤسسة الانماء الدولية

اتفاقية قرض ائماء

اتفاقية مؤرخة في السابع من تموز ١٩٧٥، بين المملكة الاردنية الهاشمية (وتسمى فيما بعد «المقرض») ومؤسسة الائماء الدولية (وتسمى فيما بعد «المؤسسة»).

ونظرا أ - لان المقرض طلب من المؤسسة ان تساعد في تمويل التكاليف الخارجية للمشروع الموضح على الجدول رقم (٢) الملحق بهذه الاتفاقية.

ب - ولما كان المشروع سينفذ من قبل سلطة الكهرباء الاردنية (وتسمى فيما بعد «السلطة») الهيئة العامة المشكلة بموجب قانون سلطة الكهرباء الاردنية رقم (٢١) لسنة ١٩٦٧، وذلك بمساعدة المقرض، وكجزء من هذه المساعدة يقوم المقرض بوضع حصيلة مبلغ القرض تحت تصرف السلطة كما هو موضح فيما بعد.

ج - ونظرا لان المؤسسة توافق على ادانة المقرض حسب الشروط والاحكام الواردة ادناه وبموجب شروط واحكام اتفاقية المشروع بنفس التاريخ المعقودة بين المؤسسة والسلطة.

لذلك تقدم الاتفاق بين الطرفين على ما يأتي -

المادة الاولى

الشروط العامة - التعاريف

فقرة ١٠١ يقبل الطرفان بما ورد في بنود الشروط العامة المطبقة على اتفاقيات قروض المؤسسة المؤرخة في ١٥ آذار ١٩٧٤، وبنفس القوة والتأثير كما لو انها وضعت كلية لهذا القرض (والشروط العامة المطبقة على اتفاقيات قروض المؤسسة وتسمى فيما بعد (الشروط العامة) .

فقرة ١٠٢ حيثما استعملت في هذه الاتفاقية التعبيرات المبينة في الشروط العامة فانها تدل على نفس ما تعنيه هناك، الا اذا دلت القرينة عكس ذلك والتعابير الإضافية التالية يكون لها المعاني التالية -

أ - تعني عبارة « اتفاقية المشروع » الاتفاقية بين المؤسسة والسلطة وبنفس تاريخ هذه الاتفاقية وكما يتم تعديلها من وقت لآخر وتشتمل العبارة على جميع الجداول الملحقه باتفاقية المشروع .

ب - تعني عبارة « اتفاقية اعادة الاقراض » الاتفاقية المزمع عقدها بين المقرض والسلطة تمسحيا مع متطلبات الفقرة ١ ، ٣ (ب) من هذه الاتفاقية وكما يتم تعديلها من وقت لآخر ، وتشتمل العبارة على جميع الجداول الملحقه باتفاقية اعادة الاقراض .

ج - تعني عبارة « قانون السلطة » قانون سلطة الكهرباء الاردنية رقم (٢١) لسنة ١٩٦٧ الذي شكلت بموجبه السلطة وكما عدل بموجب القانون رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٣ ، وكأيتم تعديله من وقت لآخر .

د - تعني عبارة « اتفاقية قرض ائماء المرحلة الاولى » اتفاقية قرض ائماء مشروع محطة كهرباء الحسين الحرارية رقم ٣٨٦ المعقودة فيما بين المقرض والمؤسسة بتاريخ ٢٤ ايار ١٩٧٣ .

هـ - تعني عبارة « اتفاقية مشروع المرحلة الاولى » اتفاقية مشروع محطة كهرباء الحسين الحرارية رقم ٣٨٦ المعقودة فيما بين السلطة والمؤسسة بتاريخ ٢٤ ايار ١٩٧٣ :

و - تعني عبارة « دينار اردني » دنائير بعملة المقرض .

المادة الثانية

القرض

فقرة ٢٠١ توافق المؤسسة على ادانة المقرض ، وبالشروط الواردة في اتفاقية القرض الموضوعه او المشار اليها ميلغا بمختلف العملات مساويا لخمسة ملايين دولار (٥,٠٠٠,٠٠٠) دولارا :

فقرة ٢٠٢ يمكن سحب قيمة القرض من حساب القرض بما يتلائم والشروط الواردة في الجدول (١) لهذه الاتفاقية وكما يجرى تعديله من وقت لآخر ، للفتقات التي تصرف (او اذا وافقت المؤسسة على صرفها) لمواجهة التكلفة المعقولة للسلع والخدمات اللازمة للمشروع والتي تحول بموجب اتفاقية القرض .

فقرة ٢٠٣ وعدا ما توافق عليه المؤسسة فان السلع والاشغال والخدمات اللازمة للمشروع (ماعدادخدماتالمستشارين) يجب الحصول عليها وفق متطلبات الاحكام المبينة اليها في الفقرة ٢٠٣ من اتفاقية المشروع :

فقرة ٢٠٤ ان التاريخ النهائي لعملية الاستفادة من القرض سيكون ٣١ كانون اول ١٩٧٩ او اي تاريخ آخر تحدده المؤسسة وستعمل المؤسسة المقرض فوراً بمثل هذا التاريخ .

فقرة ٢٠٥ على المقرض ان يدفع للمؤسسة رسوم خدمة بمعدل ثلاثة ارباع من واحد بالمئة (٣/٤ ٪) سنوياً على قيمة ما يسحب من القرض وعلى اية متأخرات بين وقت وآخر .

فقرة ٢٠٦ يجب دفع رسوم الخدمة على قترات نصف سنوية، في الاول من ايار وتشيرين الثاني من كل عام .

فقرة ٢٠٧ على المقرض ان يقوم بسداد قيمة ما يسحب من القرض بأقساط نصف سنوية تستحق الدفع في الاول من ايار وتشيرين الثاني وتبدأ في الاول من تشيرين ثاني عام ١٩٨٥ وتنتهي في الاول من ايار عام ٢٠٢٥ ، وكل قسط الى وما فيه القسط الذي يستحق في الاول من ايار ١٩٩٥ ، يجب ان تكون نصف واحد بالمئة (١/٢ ٪) ومن ذلك المقدار وكل قسط بعد ذلك يكون واحداً ونصف بالمئة (١ ١/٢ ٪) من القيمة .

فقرة ٢٠٨ ان عملة الولايات المتحدة الاميركية هي المخصصة لاغراض الفقرة ٤،٢ من الشروط العامة .

فقرة ٢٠٩ رئيس مجلس ادارة السلطة او اي شخص اخر يبيته خطياً ، يعتبر الممثل للمقرض لاغراض اتخاذ اي اجراء يتطلبه او يسمح باتخاذ بموجب احكام الفقرة ٢٠٢ من هذه الاتفاقية والمادة الخامسة من الشروط العامة :

هكذا من المأهول

المادة الثالثة

تنفيذ المشروع

فقرة ٣٠١ أ - بدون أي حصر أو تقييد لأي من الالتزامات الأخرى بموجب أحكام اتفاقية قرض الانماء، يجب على المقرض أن يتخذ الإجراءات التي تكفل قيام السلطة بتنفيذ الالتزامات المترتبة عليها بموجب أحكام اتفاقية المشروع واتفاقية إعادة الاقراض وأن يتخذ ويعمل على اتخاذ كافة الإجراءات بما في ذلك تأمين المخصصات والوسائل والخدمات والمصادر الأخرى اللازمة والملائمة لتمكين السلطة من تنفيذ مثل هذه الالتزامات ويجب أن لا يتخذ أو يسمح باتخاذ أية إجراءات تحول دون أو تعارض مع مثل هذا الانجاز ولله العافية ، على المقرض أن يتخذ الإجراءات اللازمة والمقبولة لدى المؤسسة لغايات تأمين المخصصات المطلوبة لانجاز بناء المشروع ومشاريع السلطة ذات العلاقة بالنقل والخدمات الأخرى .

ب - على المقرض أن يضع حصيلة القرض تحت تصرف السلطة بموجب اتفاقية إعادة اقراض ترمم بين المقرض والسلطة وفق أحكام وشروط توافق عليها المؤسسة والتي تنص ، الا اذا رأت المؤسسة غير ذلك على قيام السلطة (١) بدفع رسوم خدمة للمقرض بمعدل ثلاثة ارباع من واحد بالمئة (٣٪) سنويا على المبالغ المقررة من القرض والغير مسحوبة من قبل السلطة من وقت لآخر . (٢) ان تدفع للمقرض فائدة بمعدل ثمانية ونصف بالمئة (٨ ½٪) سنويا على المبالغ المقررة والمسحوبة من قبل السلطة من المقرض والغير مسددة من وقت لآخر . (٣) وان تسدد للمقرض المبالغ المقرضة خلال مدة (٢٥) عاما من تاريخ هذه الاتفاقية بما في ذلك فترة امهال مدتها ثلاث سنوات ونصف .

ج - على المقرض ان يمارس حقوقه بموجب أحكام اتفاقية إعادة الاقراض بأسلوب يحمي بموجبه مصالح المقرض والمؤسسة ويحقق غايات القرض وفيما عدا ما توافق عليه المؤسسة لا يجوز للمقرض ان يفوض او يهدل او ينهي او يتنازل عن اتفاقية إعادة الاقراض او أي من أحكامها .

فقرة ٣٠٢ أ - اتفق الطرفان بموجب الفقرة ٢٠١٣ من اتفاقية مشروع المرحلة الاولى على ان تقوم السلطة باستخدام خبراء في التعريفات الكهربائية توافق عليهم المؤسسة وبموجب شروط وواجبات عمل مقبولة لدى المؤسسة لدراسة وتقديم توصي للسلطة في موعد أقصاه ١٩٧٤/١٢/٣١ حول هيكل التعريفات بالجملة وللحكومة حول هيكل التعريفات للتوزيع لتطبيقها في أنحاء المملكة . على المقرض ان يبحث فوراً وان يعمل السلطة تبحث كذلك التوصي النهائية للدراسات التعريفات المشار اليها في الفقرة ٢٠٣ من اتفاقية قرض المرحلة الاولى مع المؤسسة .

ب - على المقرض ان يتخذ كافة الاجراءات لتطبيق هيكل التعريفات الجديد التي يتفق عليها فيما بين المقرض والمؤسسة نتيجة المباحثات المشار اليها في البند (أ) من هذه الفقرة في موعد أقصاه ١٩٧٦/٣/٣١ . كما سيبدأ بحث ومناقشة التعريفات مع المؤسسة في موعد أقصاه ١٩٧٧/٦/٣٠ لغايات تطبيق أية تعديلات ضرورية ان وجدت قبل ١٩٧٧/٩/٣٠ .

فقرة ٣٠٣ أ - على المقرض ان يتخذ فوراً وان يضمن اتخاذ السلطة لقرار نهائي في موعد أقصاه ١٩٧٦/٣/٣١ فيما اذا كانت محطة التوليد في ماركا ستعمل ك محطة بخارية ، بموجب أحكام قانون السلطة أو فيما اذا ستقوم السلطة باستملاك هذه المحطة .

ب - في حالة اقرار تشغيل محطة التوليد في ماركا ك محطة بخارية ، بموجب أحكام قانون السلطة ، يقتضي ابرام عقد مقبول لدى المؤسسة فيما بين السلطة وشركة الكهرباء الاردنية المساهمة المحدودة (وتسمى فيما بعد « الشركة ») قبل ١٩٧٦/٦/٣٠ .

ج - في حالة اقرار استملاك محطة توليد مساركا ، يقتضي انهاء جميع الاجراءات القانونية قبل ١٩٧٦/٦/٣٠ او أي تاريخ آخر يتفق عليه بين المقرض والمؤسسة ويقتضي نقل ملكية جميع الموجودات الى السلطة قبل ١٩٧٦/١٢/٣١ أو أي تاريخ آخر يتفق عليه فيما بين المقرض والمؤسسة .

د - تعدل الفقرة ٣٠٨ من اتفاقية قرض انهاء المرحلة الاولى بحيث تقرأ كما جاءت في البند (أ) ، (ب) ، (ج) ، من هذه الفقرة .

فقرة ٣٠٤ على المقرض أن يضمن بان يتم تحسين وصيانة مولدات الديزل المركبة في محطة توليد ماركا اعتباراً من عام ١٩٧٠ او قبل ذلك بواسطة او تحت اشراف ورقابة السلطة .

فقرة ٣٠٥ فيما عدا ما توافق عليه المؤسسة ، على المقرض ان يحظر الاعلان عن أو دفع أية أرباح من قبل السلطة قبل الاول من كانون الثاني ١٩٧٩ ، الا اذا كان من رأي المؤسسة ان مثل هذا التوزيع لن تكون له آثار مفسرة على متطلبات السلطة لتحويل برامجها التوسعية .

فقرة ٣٠٦ على المقرض :

أ - ان يقدم اقتراحاته بتاريخ ٣١ ايلول/ ١٩٧٥ او قبل ذلك الى المشرع لغايات استصدار قانون عام للكهرباء ينظم قطاع الكهرباء ، ومثل هذا القانون يقتضي ان يحدد المبادئ والمتطلبات الاساسية لتنظيم شؤون توليد ونقل وتوزيع الكهرباء (بما في ذلك الاميازات والتراتخيص) والتعريفات وحقوق الاتفاق والفحوص والتجار و نظام موحد للمحاسبة وجمع المعلومات الاحصائية وتحضير المعلومات الفنية .

ب - ان يزود المؤسسة باقتراحاته حول القانون موضوع البحث في وقت مبكر للحصول على مطالعات المؤسسة حوله .

ج - ان يبين الانظمة والتعليقات اللازمة لغايات تحقيق اهداف القانون المذكور بما في ذلك تحويل صلاحيات التنظيم ذات الطابع الفني الى السلطة .

فقرة ٣٠٧ على المقرض ان يستشير المؤسسة قبل تقديم اقتراحاته بتعديل قانون السلطة للمشرع .

هذا من الأشهر

المادة الرابعة

استرداد حقوق المؤسسة

فقرة ١٠٩ ر ٤ لغايات اهداف الفقرة ١٠٢ ر ٦ من الشروط العامة تحدد الحوادث الاضافية التالية كتابع للبند (د) منها :
أ - اخفاق السلطة في القيام بأي من التزاماتها بموجب اتفاقية المشروع او اتفاقية اعادة الاقراض .

ب - عدم تمكن السلطة من تسديد ديونها لدى استحقاقها او القيام باتخاذ اجراءات او تدابير من قبل السلطة او من قبل غيرها مما ينتج عنه توزيع املاك السلطة بين دائرتيها .

ج - تعديل قانون السلطة او تعليقه او ابطاله او التخلي عنه بصورة تؤثر بشكل مادي مما يؤثر بصورة غالبة على مقدرة السلطة لتحقيق غاياتها .

د - (١) مع الاخذ بعين الاعتبار للبند (٢) من هذه الفقرة :

أ - ان يكون حق المقرض او السلطة بسحب مخصصات من اي منحة او قرض معقول للمقرض او السلطة لتمويل المشروع قد علق ، التي او اثبت بصورة كلية او جزئية ، طبقاً لاحكام الاتفاقية الخاصة بذلك او ،

ب - ان يكون مثل هذا القرض قد اصبح مستحق الدفع بموجب فترة الاقراض الخاصة به :

(٢) لا تطبق احكام البند (١) من هذه الفقرة اذا اثبت المقرض او السلطة الى المؤسسة بأن :

أ - مثل هذا التعليق ، الانهاء ، الانهاء او استحقاق السداد لم يكن بسبب عجز المقرض او السلطة لاداء اي من التزاماتها بموجب مثل هذه الاتفاقية و ،

ب - توفر مخصصات مناسبة للمشروع لدى المقرض او السلطة من مصادر اخرى بموجب شروط واحكام ملائمة مع التزامات المقرض بموجب هذه الاتفاقية والتزامات السلطة بموجب اتفاقية المشروع .

فقرة ١٠٢ ر ٤ لغايات الفقرة ١٠١ ر ٧ من الشروط العامة تحدد الحوادث الاضافية التالية كتابع للفقرة د .

أ - وقوع الحادث المنصوص عنه في البند (أ) من الفقرة ١٠١ ر ٤ من هذه الاتفاقية واستمراره لمدة ٦٠ يوماً بعد اعطائه اشارة حوله من المؤسسة الى المقرض .

ب - وقوع الحادثين المنصوص عنهما في البندين (ب) و (د) من الفقرة ١٠١ ر ٤ من هذه الاتفاقية .

المادة الخامسة

الانتهاء

فقرة ١٠١ ر ٥ تحدد الحوادث التالية كشرط اضافة لنفاذ اتفاقية القرض ضمن الفقرة ١٠١ ر ٢ (ب) من الشروط العامة :

أ - ابرام ونفاذ اتفاقية المشروع نيابة عن السلطة وتوقيضها او المصادقة عليها حسب الاصول بكافة الاجراءات المتضمنة الحكومية اللازمة .

ب - ابرام ونفاذ اتفاقية ادارة الاقراض نيابة عن المقرض والسلطة وتوقيضها او المصادقة عليها حسب الاصول بكافة الاجراءات المتضمنة الحكومية اللازمة .

ج - تقديم احكام مناسبة ومقبولة لدى المؤسسة كما هو متفق عليه بين اطراف هذه الاتفاقية بموجب الفقرة ١٠٤ ر ٣ من اتفاقية قرض انتهاء المرحلة الاولى ، تمكن السلطة من تعديل رسوم بيعها للكهرباء لتغطية تكاليف التشغيل الاضافية الناتجة عن التغيرات في الاسعار المدفوعة من قبل السلطة لتزويد القيلة فوق معدل سعر قدره (٧٥ ر) ديناراً للفطن الواحد ، واذا ما اعتبر مناسباً السحاح بتعديل اسعار بيع الكهرباء للتوزيع طبقاً لذلك .

د - تأكيدات المقرض المقبولة للمؤسسة برصد مخصصات لتمويل الخدمات الهندسية الاستشارية للمشروع .

فقرة ١٠٢ ر ٥ : تحدد الامور الاضافية التالية ضمن الفقرة ١٠٢ ر ٢ (ب) من الشروط العامة بحيث يتم شمولها حسب الرأي او الآراء ليم تزويدها للمؤسسة .

أ - ان اتفاقية المشروع قد تم توقيضها او المصادقة عليها حسب الاصول وتم ابرامها ونفاذها نيابة عن السلطة وتشكل ارتباطاً قانونياً ملازماً للسلطة وفق احكامها .

ب - ان اتفاقية اعادة الاقراض قد تم توقيضها او المصادقة عليها حسب الاصول وتم ابرامها ونفاذها نيابة عن المقرض والسلطة على التوالي ، وتشكل ارتباطاً قانونياً ملازماً للمقرض والسلطة وفق احكامها .

فقرة ١٠٣ ر ٥ : تاريخ ١٩٧٥/١٠/٥ قد حدد لاغراض الفقرة ١٠٤ ر ٢ من الشروط العامة .

الجدول (١)

مستويات الاموال من القرض

١ - الجدول المبين ادناه يوضح فئات البنود المستوردة والتي ستمول من اموال القرض ومقدار المخصصات من القرض لكل بند ونسبتها : -

الفئة	مقدار القرض المخصص بالدولار	نسبة الاتفاق الذي سيمول
١ - الاعمال المدنية	٣٠٠,٠٠٠	١٠ %
٢ - الاجهزة الكهربائية والاعمال الميكانيكية والمواد والخدمات التابعة للجزء (أ-١) من المشروع (منشآت الزرقاء) .	٤,٢٠٠,٠٠٠	٣٠ % من الاتفاق الاجنبي
٣ - الدراسة الموصوفة في الجزء (ب) من المشروع .	٥٠,٠٠٠	٢٥ % من الاتفاق الاجنبي
٤ - خدمات المشاورين	١٥٠,٠٠٠	١٥ % من الاتفاق الاجنبي
٥ - غير مخصصة	٣٠٠,٠٠٠	
المجموع	٥,٠٠٠,٠٠٠	

هكذا من الشغل

٢ - لاغراض هذا الجدول تعني : الاتفاق الاجنبي ، الاتفاق على السلع المتجة او الخدمات المقدمة من البلدان ، وفي العملات لاي بلد غير بلد المقرض .

٣ - تم احتساب نسب الاتفاق بما يتفق وسياسة المؤسسة بحيث لا يتم صرف اية مسحوبات من مخصصات القرض على حساب دفعات الضرائب التي تتحقق بموجب قوانين او داخل اقليم المقرض على البضائع او الخدمات او الاستيراد او التصنيع او التجهيز ، ولغده الغاية فانه اذا تحققت اية ضرائب خاصة بأي بند من البنود الممولة خارج نطاق هذا القرض ، فان المؤسسة بالمقرض ، ستزيد او تقلل من نسبة الانقضاء على هذا البند ليتلائم وسياسة المؤسسة المنوه عنها اعلاه .

٤ - مع مراعاة التحفظات الواردة في الفقرة (١) اعلاه ، لا يجوز سحب اية مبالغ لتغطية نفقات تمت قبل تاريخ هذه الاتفاقية ، ما عدا المسحوبات التي تتم لغاية الفئات ٣ و ٤ على حساب المصاريف المتحققة بعد الاول من آذار ١٩٧٥ على ان لا تزيد المبلغ عن ١٠٠,٠٠٠ دولار .

٥ - مع مراعاة تخصيص مقدار من القرض او من نسب الاتفاق المشار اليها في الجدول المبين بالفقرة رقم (١) اعلاه ، فانه اذا قدرت المؤسسة ان مبلغ المخصصات لاية فئة من الفئات لم يعد كافياً لتحويل الفئة المتفق عاها لجميع مصاريف هذه الفئة فان المؤسسة باشعار المقرض .

(١) ستعيد تخصيص لمثل هذه الفئة ، للمدى المطلوب لمواجهة النقص الحاصل بمخصصات من القرض التي تكون غرضة لفئة اخرى والتي بموجب رأي المؤسسة غير لازمة لمواجهة مصروفات اخرى .

(٢) - واذا كانت اعادة التخصيصات هذه لا تفي لمواجهة النقص المقدر بالكامل يجرى تخفيض نسبة الاتفاق المطبقة عندئذ على هذه المصروفات كي تتمكن من استمرار السحب بموجب هذه القشة الى حين اتمام جميع تلك المصروفات .

٦ - اذا قررت المؤسسة ، ضمن المعقول بان الحصول على اي بند من اية فئة غير منسجم مع الطرق الموضحة او المشار اليها من اتفاقية المشروع ، فانه لن يصرف على مثل هذا البند من اموال القرض ، والمؤسسة قد تلغي مثل هذا المقدار من القرض باعلام المقرض كما تراه مناسباً بالمقدار الذي يمثل ذلك الاتفاق ، الذي كان من الممكن ان يكون ممولاً بتمويله من مخصصات القرض ، وذلك دون المساس بأي حق او سلطة للمؤسسة بموجب اتفاقية القرض .

هكذا من الأشهر

المادة السادسة

تمثل المقرض

عناوين

فقرة ٦٠١ ان رئيس المجلس القومي للتخطيط التابع للمقرض يعتبر معتمداً للمقرض لاغراض الفقرة ١١٠٣ من الشروط العامة .

فقرة ٦٠٢ العناوين التالية حددت لاغراض الفقرة ١١٠١ من الشروط العامة . للمقرض -

المجلس القومي للتخطيط
ص . ب (٥٥٥)

عمان
المملكة الاردنية الهاشمية
العنوان البرقي - NPC عمان

للمؤسسة /

مؤسسة الانماء الدولية
شارع هـ ١٨١٨ شمال غربي واشنطن
د ٥٠٥ س ٢٠٤٣٣ أمريكا
العنوان البرقي - INDEVAS واشنطن د ٥٠٥

وبغضور كلا الطرفين المتواجدين عن طريق ممثليهما المفوضين ، وقعت هذه الاتفاقية باسئهما وسلمت في مقاطعة كولومبيا في الولايات المتحدة في اليوم والسنة المذكورين اعلاه .

المملكة الاردنية الهاشمية
الممثل المفوض
اتوقيع السيد عبد الله صلاح

مؤسسة الانماء الدولية
نائب رئيس المنطقة لاوروبا ، الشرق الاوسط
شمال افريقيا .
التوقيع السيد منير بنجلتك

الجدول (٢)

وصف المشروع

يشتمل المشروع على مايلي .

١ - توليد :

١ - بناء وحدة توليد كهربائية بخارية في الزرقاء بطاقة اجمالية قدرها حوالي ٣٣ ميجاوات والوسائل التابعة لها والتي تشتمل على نقل المحروقات من المصفاة المجاورة ووسائل الخزن ومحطة تحويل وبيوت مستخدمين

٢ - تحسين وتطوير محطة توليد الديزل في ماركا .

ب - الدراسات :

دراسة تطوير الطاقة الكهربائية في جنوب الاردن .

من المتوقع ان يكتمل تنفيذ المشروع في ٣٠ / حزيران / ١٩٧٨ .

نحو التصديق للمملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٥
تصادق بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي
وتأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة
في اول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٧٥

قانون تصديق اتفاقية قرض

بين المملكة الاردنية الهاشمية ومؤسسة التنمية الدولية

التابعة للبنك الدولي لتمويل جزء من من التفقات الاجنبية لمشروع بناء الحاجز التجريبي والدراسات الهندسية
والتسويقية لمشروع البوتاس في البحر الميت

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون تصديق اتفاقية قرض بين المملكة الاردنية الهاشمية ومؤسسة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي لتمويل جزء من التفقات الاجنبية لمشروع بناء الحاجز التجريبي والدراسات الهندسية والتسويقية لمشروع البوتاس في البحر الميت لسنة ١٩٧٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحق بهذا القانون والمقودة بين المملكة الاردنية الهاشمية ومؤسسة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٧٥/٦/٢٥

أحمد حسن

وزير وزير وزير وزير
الرئيسة والتعليم الثقالة والاعلام الانشاء والتعمير الخارجية والدفاع
فوقان المنداي خالد الحاج حسن صلاح ابو زيد صبحي امين عمرو زيد الرفاعي

وزير وزير وزير وزير وزير
التموين المواصلات السياحة والآثار المالية الخارجية والشؤون
علي حسن عوده احمد الفويهي غالب بركات سالم صاعده سامي ايوب

وزير الاشغال العامة ووزير الداخلية وزير دولة وزير الاوقاف والشؤون
للشؤون البلدية والقروية بالوكالة للشؤون الخارجية للثقافة والاعلام والزراعة
محمد الحوامده صادق الشرع هبد العزيز الخياط مروان الحمود

وزير وزير وزير وزير وزير
الصناعة والتجارة الصحة المواصلات وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء والتميمات الاسلامية
رجائي المعشر طراد سعود القاضي لاجي حسين الطراوله واكان عناد الجازي روث التهلوني

القرض رقم () - الأردن

اتفاقية

قرض انماء

المشروع الهندسي للبوتاس

بين

المملكة الاردنية الهاشمية

و

مؤسسة الانماء الدولية

بتاريخ ١٩٧٥/٧/٧

اتفاقية قرض انماء

اتفاقية مؤرخة في السابع من تموز ١٩٧٥ بين المملكة الأردنية الهاشمية (وتسمى فيما بعد «المقرض») ومؤسسة الإنماء الدولية (وتسمى فيما بعد «المؤسسة»).

ونظراً:

أ - لأن المقرض طلب من المؤسسة أن تساعد في تمويل الجزء المدفوع بالعملة الأجنبية من تكاليف المشروع الموضح في البيان رقم (١) من هذه الاتفاقية وذلك بتقديم القرض كما هو موضح فيما بعد.

ب - لأن المشروع سيفيد من قبل شركة البوتاس العربية المساهمة، الشركة التي تأسست بموجب قانون الشركات رقم ١٢ لعام ١٩٦٤ أو أي ورث لها (وتسمى فيما بعد بالشركة)، وذلك بمساعدة المقرض، كجزء من هذه المساعدة يقوم المقرض بوضع حصة مبلغ القرض تحت تصرف الشركة كما هو موضح فيما بعد.

ج - لأن المؤسسة توافق على إدانة المقرض حسب الشروط والأحكام الواردة أدناه وبموجب شروط وأحكام اتفاقية المشروع المؤرخة بنفس التاريخ والمعقودة بين المؤسسة والشركة.

د - لأن المقرض بالإضافة إلى ما تقدم قد طلب من وكالة الإنماء الدولية الأمريكية (وتسمى فيما بعد بالوكالة الأمريكية) المساعدة في تمويل المشروع وذلك باقتراض المقرض مبلغ ستة ملايين دولار لنفس المشروع.

وبما أن المؤسسة قد وافقت ضمن مواضيع أخرى على اقتراض المقرض حسب الشروط والأحكام الواردة أدناه.

لذلك فقد تم الاتفاق بين الطرفين على ما يلي:

المادة الأولى

الشروط العامة - التعاريف

فقرة ١٠١: يقبل الطرفان بما ورد في بنود الشروط العامة المطبقة على اتفاقيات قروض المؤسسة للإنماء المؤرخة في ١٥ آذار ١٩٧٤ وينفس القوة والتأثير كما لو أنها وضعت كلية لهذا الاتفاق (الشروط العامة المطبقة على اتفاقيات قروض المؤسسة للإنماء وتسمى فيما بعد «بالشروط العامة»).

فقرة ١٠٢: حيثما استعملت في هذه الاتفاقية التعبيرات المبينة في الشروط العامة وفي مقدمة هذه الاتفاقية فإنها تدل على نفس ما تعنيه هناك، إلا إذا دلت القرينة عكس ذلك ويكون للتعبيرات الإضافية التالية المعاني التالية: -

أ - تعني عبارة «اتفاقية المشروع» الاتفاقية بين المؤسسة والشركة المبرمة بنفس تاريخ هذه الاتفاقية والتبديلات التي تطرأ عليها من حين لآخر كما تشتمل هذه العبارة على جميع البيانات الملحقة باتفاقية المشروع، وجميع الاتفاقات المكملة لاتفاقية المشروع.

ب - تعني عبارة «اتفاقية قرض الوكالة الأمريكية» الاتفاقية المعقودة بين الوكالة الأمريكية والمقرض من أجل المشروع والمائدة للقرض المشار إليه في البيان (د) من مقدمة هذه الاتفاقية.

ج - تعني عبارة «جهاز المشروع» جهاز المشروع المؤسس بموجب الفقرة (٢٠٧) من اتفاقية المشروع.

المادة الثانية

القرض

فقرة ٢٠١: توافق المؤسسة على إقراض المقرض وبالشروط الواردة في اتفاقية القرض الموضوعة أو المشار إليها مبلغة بمختلف العملات مساوية لمليون دولار (١,٠٠٠,٠٠٠ دولار).

فقرة ٢٠٢: - يمكن سحب قيمة القرض من حساب القرض لتغطية ٥٠% من النفقات التي صرفت (أو التي توافق المؤسسة على صرفها) لمواجهة التكلفة المعقولة لخدمات المستشارين التي يتطلبها المشروع بالعملة الأجنبية والمشار إليها بالفقرة ٢٠٢ من اتفاقية المشروع.

ب - إذا قدرت المؤسسة بشكل معقول (دون التقيد بنسب النفقات المتفق عليها في البند (أ) من هذه الفقرة) بأن مقدار القرض سيكون غير كاف أو سيزيد عن تمويل النسبة المتفق عليها من مصاريف خدمات المستشارين فإنه يمكن المؤسسة بعد إعلام المقرض أن تعدل النسبة المتوقعة للنفقات التي ستطبق على المصاريف بحيث يمكن استمرار السحب لتغطية كافة النفقات.

الفقرة ٢٠٣: دون التقيد بالشروط الواردة في الفقرة ٢٠٢ من هذه الاتفاقية فإنه لا يمكن إجراء أية سحبوات لتغطية أية نفقات قبل تاريخ هذه الاتفاقية.

الفقرة ٢٠٤: يكون التاريخ النهائي للاستفادة من القرض هو ٣١ كانون أول ١٩٧٧ أو أي تاريخ لاحق تحدده المؤسسة على أن تقوم المؤسسة بإعلام المقرض فوراً عن مثل هذا التاريخ اللاحق.

الفقرة ٢٠٥: على المقرض أن يدفع رسوم خدمة بمعدل ثلاثة أرباع من واحد بالمئة (¾ من ١٪) سنوياً عن قيمة ما يسحب من القرض وعن أية متأخرات بين وقت وآخر.

الفقرة ٢٠٦: يجب دفع رسوم الخدمة على فترات نصف سنوية وذلك في اليوم الأول من أيسار واليوم الأول من تشرين الثاني من كل عام.

الفقرة ٢٠٧: على المقرض أن يقوم بسداد قيمة ما يسحب من القرض وفقاً لبيان أقساط السداد المبين في البيان رقم ٢ من هذه الاتفاقية.

فقرة ٢٠٨: ان عملة الولايات المتحدة الأمريكية هي المخصصة لأغراض الفقرة ٢٠٢ ر ٤ من الشروط العامة.

المادة الثالثة

تنفيذ المشروع

فقرة ٣٠١: - دون أي حصر أو تقييد لأي من الالتزامات الأخرى بموجب اتفاقية قرض الانماء، يجب على المقرض أن يتخذ الإجراءات التي تكفل قيام الشركة بتنفيذ الالتزامات المترتبة عليها بموجب أحكام اتفاقية المشروع، وأن يتخذ ويعمل على اتخاذ كافة الإجراءات بما في ذلك تأمين التخصصات والوسائل والخدمات والمصادر الأخرى اللازمة أو الملائمة لتنفيذ مثل هذه الالتزامات.

بما في ذلك تلك المشار إليها في البند (ج) من الفقرة (٢٠١) من اتفاقية المشروع . وعليه أيضا ألا يتخذ أو يسمح باتخاذ أي إجراء يحول دون أو يتعارض مع مثل هذا الإنجاز . ولهذا الغاية على المقرض أن يتخذ الترتيبات أو يلزم الشركة باتخاذ الترتيبات المقبولة لدى المؤسسة لتأمين خصصات بمبالغ مساوية لثلاثة ملايين دولار (٣.٠٠٠.٠٠٠ دولار) على الأقل أو أية مبالغ أخرى يتطلبها إتمام المشروع .

ب- على المقرض أن يضع حصيلة القرض تحت تصرف الشركة وفقا لأحكام وشروط يتم الاتفاق عليها بين المقرض والمؤسسة .

ج- وفي حالة إذا كانت التوصيات والنتائج المشار إليها في البند ٢ من الفقرة (٢٠٥) من اتفاقية المشروع تؤكد جدوى برنامج الانتقال إلى مشروع البوتاس الكبير فإنه يجب إعادة تمويل القرض بأحكام وشروط تكون مقبولة لدى المؤسسة .

د - أن حصيلة إعادة الاقتراض هذه يجب أن تكون تحت تصرف الشركة ويشترط قبوله لدى المؤسسة .

المادة الرابعة

استدراكات لصالح المؤسسة

فقرة ٢٠١ لغايات أهداف الفقرة ٢٠٢ من الشروط العامة تحدد الحوادث الإضافية التالية طبقا للبند (ح) من هذه الفقرة :-

أ - اخفاق الشركة بتنفيذ أي عهد أو اتفاق أو التزام عليها بموجب اتفاقية المشروع .

ب- قيام وضع غير عادي يعمل من غير المحتمل أن تكون الشركة قادرة على تنفيذ التزاماتها المنصوص عليها في اتفاقية المشروع .

ج- (١) استنادا إلى أحكام الجزء (٢) من هذا البند :

أ - إذا كان حق المقرض أو الشركة في سحب حصيلة أية منحة أو قرض لصالح المقرض أو الشركة لتمويل المشروع إقدا على أي أو التي أو انسي كليا أو جزئيا وفقا لأحكام الاتفاقية الخاصة بذلك ، أو :

ب- إذا كان أي قرار كهذا قد أصبح مستحق الاداء والدفع قبل الموعد المتفق عليه في الاتفاقية .

٢ أن الجزء الأول من هذا البند سوف لا يطبق إذا تمكن المقرض أو الشركة من اقتناع المؤسسة بما يلي :

أ - أن تعليق المقدار أو إلغاءه أو إنهائه أو المطالبة بالسداد قبل الاستحقاق لم يكن نتيجة لاختفاق المقرض أو الشركة بتنفيذ أي من الالتزامات المنصوص عليها في مثل هذه الاتفاقية ، و

ب- توفر خصصات كافية للمشروع في حوزة المقرض أو الشركة من مصادر أخرى وبأحكام وشروط تتناسب مع التزامات المقرض بموجب هذه الاتفاقية والالتزامات الشركة بموجب اتفاقية المشروع .

الفقرة ٢٠٢ لغايات الفقرة (٧٠١) من الشروط العامة تحدد الحوادث الإضافية التالية طبقا للبند (د) من هذه الفقرة .

أ - وقوع الحادث المحدد في البند (أ) من الفقرة (١٤٠١) من هذه الاتفاقية واستمرار حدوثه لمدة ستين يوما بعد اعطاء اشعار حوله من المؤسسة إلى المقرض ، و

ب- وقوع الحادث المحدد في البند (ج، ١، ب) من الفقرة (٤٠١) من هذه الاتفاقية .

المادة الخامسة

تاريخ البدء والانتهاء

الفقرة ١٠١ د تحدد الحوادث التالية كشروط إضافية للبدء في تنفيذ اتفاقية قرض الائتماء من خلال مفهوم البند (ب) من الفقرة (١٢٠١) من الشروط العامة .

أ - يكون إبرام وتسلم اتفاقية المشروع نيابة عن الشركة قد تم تقوية والمصادقة عليه حسب الأصول واتخذت بشأنه كافة الاجراءات المتضمنة والحكومية اللازمة .

ب- تكون اتفاقية قرض الوكالة الأمريكية قد أصبحت أو ستصبح نافذة المفعول في نفس الوقت .

ج - تكون الخصصات قد رصدت كما هو مشار إليه في البند (أ) من الفقرة (٣٠١) من هذه الاتفاقية .

د - يكون المستشارون المشار إليهم في الفقرة ٢٠٢ من اتفاقية المشروع قد تم اختيارهم وتعيينهم .

هـ - يكون جهاز المشروع المقبول لدى المؤسسة والمشار إليه بالفقرة ٢٠٧ من اتفاقية المشروع قد تم انشاؤه .

الفقرة ٥٠٢ يحدد الامر التالي كحالة إضافية ضمن مفهوم البند (ب) من الفقرة ١٢٠٢ من الشروط العامة بحيث يتم شمولها حسب الرأي أو الآراء التي ستزود بها المؤسسة وهو بالتحديد أن اتفاقية المشروع قد تم تقويتها أو المصادقة عليها حسب الأصول وإبرامها وتنفيذها نيابة عن الشركة وتشكل ارتباطا قانونيا ملزما للشركة وفقا لأحكامها .

الفقرة ٥٠٣ : يحدد التاريخ ١٩٧٥/١٠/٥ لأغراض الفقرة (١٢٠٤) من الشروط العامة .

المادة السادسة

مجلد المقرض - العناوين

الفقرة ٦٠١ : أن رئيس المجلس القومي للتخطيط التابع للمقرض يعتبر ممثلا للمقرض لأغراض الفقرة (١١٠٣) من الشروط العامة .

كل هذا من أجل

الفقرة ٦٠٢ : تحدد التعاون التالية لأغراض الفقرة (١١٠١) من الشروط العامة : -

المقرض /

المجلس القومي للتخطيط - ص. ب : ٥٥٥ - عمان .

المملكة الأردنية الهاشمية .

العنوان البرقي :

N. P. C. Amman.

للمؤسسة /

مؤسسة الائتماء الدولية

شارع ١٨١٨ هـ - شمال غربي واشنطن - د - ص : ٢٠٤٣٣

الولايات المتحدة الأمريكية .

العنوان البرقي :

INDIVAS واشنطن - د - س

ويخضوع كلا الطرفين المتواجدين عن طريق ممثلها المفوضين وقت هذه الاتفاقية باسمهما في مقاطعة كولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكية في اليوم والسنة المذكورين أعلاه .

مؤسسة الائتماء الدولية

نائب رئيس المنطقة لاورويا ، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوقيع / السيد منير ينجنك

المملكة الأردنية الهاشمية

الممثل المفوض

التوقيع / السيد عبد الله صلاح

البيان رقم ١

وصف المشروع

يتكون المشروع من إنشاء حاجر تجريبي واعمال ميدانية مفصلة بالإضافة الى دراسات هندسية وتسويقية مكثفة لتأكيد الجدوى الفنية والتجارية لانتاج البوتاس من محلول املاح البحر الميت ويشمل المشروع على ما يلي : -

أ - التصميم والانشاء والاشراف وتجريب الحواجز والملاحات التي سيعتمد عليها انتاج البوتاس .

ب - التصميم والانشاء والاشراف واختيار الطريقة التجريبية لحصد الكارناتيت والوحدة التجريبية لتصنيع البوتاس

ج - نتيجة لنجاح الانجازات المبينة في البند (أ) و (ب) فانه يتحتم القيام باجراء دراسة الجدوى الاقتصادية لتحديد رأس المال وتكاليف التشغيل والاسواق المحتملة والقوائد الاقتصادية والمالية للمشروع الكبير المنتج مليون طن متري في السنة من البوتاس على الأقل .

ويتوقع انتهاء تنفيذ المشروع في مدة لا تتجاوز ١٩٧٧/٧/٣١ .

البيان رقم ٢

اقساط السداد

تاريخ استحقاق الاقساط	مقدار القسط المستحق سدادا لاصل القرض مسددا بالدولار
١ تشرين ثاني ١٩٨٠	١٠٠٠٠٠٠
١ ايار ١٩٨١	١٠٠٠٠٠٠
١ تشرين ثاني ١٩٨١	١٠٠٠٠٠٠
١ ايار ١٩٨٢	١٠٠٠٠٠٠
١ تشرين ثاني ١٩٨٢	١٠٠٠٠٠٠
١ ايار ١٩٨٣	١٠٠٠٠٠٠
١ تشرين ثاني ١٩٨٣	١٠٠٠٠٠٠
١ ايار ١٩٨٤	١٠٠٠٠٠٠
١ تشرين ثاني ١٩٨٤	١٠٠٠٠٠٠
١ ايار ١٩٨٥	١٠٠٠٠٠٠

هكذا من الأشهر

نحسب الحسبي للفقير ملك المملكة المغربية الحسبي

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٧/٩
نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي
وتأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته إلى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة
في أول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٧٥

قانون ملحق بقانون الموازنة العامة

للسنة المالية ١٩٧٤

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون ملحق بقانون الموازنة العامة لسنة المالية ١٩٧٤) ويقراء مع قانون الموازنة العامة رقم (١) لسنة ١٩٧٤ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون المذكور .

المادة ٢ - يضاف إلى النفقات الحكومية المدرجة في الفقرة (أ) من المادة الثانية من القانون الأصلي وفي الجدول رقم (٢) وجدول النفقات الملحقه بالقانون المذكور مبلغ (١٩٠٤٤٠٨٥) دينار وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم (٢) وجدول فصول النفقات الملحقه بهذا القانون .

المادة ٣ - يضاف إلى واردات الحكومة المدرجة في الفقرة (أ) من المادة الثانية من القانون الأصلي وفي الجدول رقم (١) وجدول فصول الواردات الملحقه بالقانون المذكور مبلغ (٢٢٠١٧٠٠٠) دينار وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم (١) وجدول فصول الواردات الملحقه بهذا القانون .

المادة ٤ - يستعمل الوتر البالغ (٢٩٧٢٩١٥) دينار لتغطية العجز المبين في المادة الثالثة من القانون الأصلي .

المادة ٥ - رئيس الوزراء ووزير المالية / الموازنة العامة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٧٥/٧/٩

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء
زيد الرفاعي

وزير المالية / الموازنة العامة
سالم مساعده

جدول رقم (١)

الواردات المقدرة
ملحق موازنة سنة ١٩٧٤

رقم	الفصل	عنوانه	الباب الأول دينار	المجموع
٧ -	الواردات الخلفة		٦٨٥٧٠٠٠	٦٨٥٧٠٠٠
٨ -	القروض الداخلية		٩١٦٠٠٠٠	٩١٦٠٠٠٠
٩ -	المساعدات المالية		٦٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠
	مجموع الواردات		٢٢٠١٧٠٠٠	٢٢٠١٧٠٠٠

هذا من الأعمال

جدول رقم (۲)

النفقات المقدرة

ملحق موازنة السنة المالية ١٩٧٤

[illegible]

جدول رقم (۳)

خلاصة ملحق موازنة السنة المالية ١٩٧٤

[illegible]

نحس الحسين للهك الله الملك للردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ماقدره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٧/٦

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٥

نظام السلك الدبلوماسي الاردني

صادر بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام السلك الدبلوماسي لسنة ١٩٧٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

الوزارة	وزير الخارجية
الامين العام	امين عام الوزارة
رئيس البعثة	السفير او المتدوب الدائم او الممثل الدائم لدى المنظمات الدولية والاقليمية او القائم بالاعمال او القنصل العام
البعثة	السفارة او البعثة الدائمة او المحطة الدائمة لدى إحدى المنظمات الدولية والاقليمية او القنصلية العامة
موظف السلك الدبلوماسي	الموظف المعين بموجب احكام هذا النظام
الموظف الاداري	الموظف المعين بموجب احكام نظام الخدمة المدنية

الفصل الثاني

شؤون الموظفين

المادة ٣ - تطبق احكام نظام الخدمة المدنية وغيرها من التشريعات التي تنظم شؤون الموظفين في المملكة على موظفي السلك الدبلوماسي في الامور التي لم ينص عليها في هذا النظام .

المادة ٤ - تحدد وظائف موظفي السلك الدبلوماسي ورواتبهم وزيادتهم السنوية على النحو التالي: (ويعمل بهذه المادة اعتبارا من ١٩٧٥/٢/١) .

الفقرة ٢٠٢ هـ لغايات الفقرة (٧٠١) من الشروط العامة تحدد الحوادث الاضافية التالية طبقا للبند (د) من هذه الفقرة.

أ - وقوع الحادث المحدث في البند (أ) من الفقرة (١٤٠١) من هذه الاتفاقية واستمرار حدوثه لمدة ستين يوما بعد اعطاء اشعار حوله من المؤسسة الى المقترض ، و

ب- وقوع الحادث المحدث في البند (ج، ١، ب) من الفقرة (٤٠١) من هذه الاتفاقية .

المادة الخامسة

تاريخ البدء والانتهاء

الفقرة ١٠١ هـ تحدد الحوادث التالية كشرط اضافية للبدء في تنفيذ اتفاقية قرض الاتماء من خلال مفهوم البند (ب) من الفقرة (١٢٠١) من الشروط العامة .

أ - يكون ابرام وتسلم اتفاقية المشروع نيابة عن الشركة قد تم تفويضة والمصادقة عليه حسب الاصول واتخذت بشأنه كافة الاجراءات المتضامنة والحكومية اللازمة .

ب- تكون اتفاقية قرض الوكالة الامريكية قد اصبحت او ستصبح نافذة المفعول في نفس الوقت .

ج - تكون الخصصات قد رصدت كما هو مشار اليه في البند (أ) من الفقرة (٣٠١) من هذه الاتفاقية .

د - يكون المستشارون المشار اليهم في الفقرة ٢٠٢ هـ من اتفاقية المشروع قد تم اختيارهم وتعيينهم .

هـ - يكون جهاز المشروع المقبول لدى المؤسسة والمشار اليه بالفقرة ٢٠٧ هـ من اتفاقية المشروع قد تم انشاؤه .

الفقرة ٢٠٢ هـ يحدد الامر التالي كحالة اضافية ضمن مفهوم البند (ب) من الفقرة ٢٠٢ هـ من الشروط العامة بحيث يتم بموجبها حسب الرأي او الآراء التي ستزود بها المؤسسة وهو بالتحديد ان اتفاقية المشروع قد تم تفويضها او المصادقة عليها حسب الاصول وابرامها وتنفيذها نيابة عن الشركة وتشكل ارتباطا قانونيا ملزما للشركة وفقا لاحكامها .

الفقرة ٢٠٣ هـ : يحدد التاريخ ١٩٧٥/١٠/٥ لاغراض الفقرة (١٢٠٤) من الشروط العامة .

المادة السادسة

محل المقترض - العائدين

الفقرة ١٠١ هـ : ان رئيس المجلس القومي للتخطيط التابع للمقترض يعتبر معتمدا للمقترض لاغراض الفقرة (١١٠٣) من الشروط العامة .

كلنا من أهل

الفقرة ٦٠٢ : تحدد المناوين التالية لأغراض الفقرة (١١٠١) من الشروط العامة : -

للمقرض /

المجلس القومي للتخطيط - ص. ب : ٥٥٥ - عمان .

المملكة الاردنية الهاشمية .

العنوان البرقي :

N. P. C. Amman.

للمؤسسة /

مؤسسة الائتماء الدولية

شارع هـ ١٨١٨ - شمال غربي واشنطن - د - س : ٢٠٤٣٣

الولايات المتحدة الامريكية .

العنوان البرقي :

INDIVAS واشنطن - د - س

وبمضور كلا الطرفين المتواجدين عن طريق ممثلها المفوضين وقعت هذه الاتفاقية باسميها في مقاطعة كولومبيا بالولايات المتحدة الامريكية في اليوم والسنة المذكورين اعلاه :

للمملكة الاردنية الهاشمية

الممثل المفوض

التوقيع / السيد عبد الله صلاح

مؤسسة الائتماء الدولية

نائب رئيس المنطقة لاوروبا ، الشرق الاوسط وشمال افريقيا

التوقيع / السيد منير بنجنتك

البيان رقم ١

وصف المشروع

يتكون المشروع من انشاء حاجر تجريبي واعمال ميدانية مفصلة بالاضافة الى دراسات هندسية وتسويقية مكثفة لتأكيد الجدوى الفنية والتجارية لانتاج البوتاس من محلول املاح البحر الميت ويشمل المشروع على ما يلي : -

أ - التصميم والانشاء والاشراف وتجريب الحواجز والملاحات التي سيعتمد عليها انتاج البوتاس .

ب - التصميم والانشاء والاشراف واختيار الطريقة التجريبية لحصد الكارنالكيت والوحدة التجريبية لتصنيع البوتاس

ج - نتيجة لنجاح الانجازات المبينة في البند (أ) و (ب) فانه يتحتم القيام باجراء دراسة الجدوى الاقتصادية لتحديد رأس المال وتكاليف التشغيل والأسواق المحتملة والفوائد الاقتصادية والمالية للمشروع الكبير المنتج للمليون طن متري في السنة من البوتاس على الأقل .

ويتوقع انتهاء تنفيذ المشروع في مدة لا تتجاوز ١٩٧٧/٧/٣١ .

البيان رقم ٢

اقساط السداد

تاريخ استحقاق الاقساط	مقدار القسط المستحق سدادا لاصل القرض مسددا بالدولار
١ تشرين ثاني ١٩٨٠	١٠٠,٠٠٠
١ ايار ١٩٨١	١٠٠,٠٠٠
١ تشرين ثاني ١٩٨١	١٠٠,٠٠٠
١ ايار ١٩٨٢	١٠٠,٠٠٠
١ تشرين ثاني ١٩٨٢	١٠٠,٠٠٠
١ ايار ١٩٨٣	١٠٠,٠٠٠
١ تشرين ثاني ١٩٨٣	١٠٠,٠٠٠
١ ايار ١٩٨٤	١٠٠,٠٠٠
١ تشرين ثاني ١٩٨٤	١٠٠,٠٠٠
١ ايار ١٩٨٥	١٠٠,٠٠٠

هكذا من الشهود

نحس الحسين لله ملكه الملكة لاهوتية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٧/٩

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي

ونأمر بإصداره ووضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٧٥

قانون ملحق بقانون الموازنة العامة

للسنة المالية ١٩٧٤

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون ملحق بقانون الموازنة العامة لسنة المالية ١٩٧٤) ويقراء مع قانون الموازنة العامة رقم (١) لسنة ١٩٧٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به اختياراً من تاريخ العمل بالقانون المذكور .

المادة ٢ - يضاف الى نفقات الحكومة المدرجة في الفقرة (١) من المادة الثانية من القانون الاصلي وفي الجدول رقم (٢) وجدول النفقات الملحقة بالقانون المذكور مبلغ (١٩٠٤٤٠٨٥) دينار وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم (٢) وجدول فصول النفقات الملحقة بهذا القانون .

المادة ٣ - يضاف الى واردات الحكومة المدرجة في الفقرة (١) من المادة الثانية من القانون الاصلي وفي الجدول رقم (١) وجدول فصول الواردات الملحقة بالقانون المذكور مبلغ (٢٢٠١٧٠٠٠) دينار وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم (١) وجدول فصول الواردات الملحقة بهذا القانون .

المادة ٤ - يستعمل الوفر البالغ (٢٩٧٢٩١٥) دينار لتغطية العجز المبين في المادة الثالثة من القانون الاصلي .

المادة ٥ - رئيس الوزراء ووزير المالية / الموازنة العامة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٧٥/٧/٩

وزير المالية / الموازنة العامة

سالم مساعده

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء

زيد الرفاعي

جدول رقم (١)

الواردات المقدرة

ملحق موازنة سنة ١٩٧٤

رقم	الفصل	عنوانه	الباب الاول دينار	المجموع
٧ -	الواردات المختلفة		٦٨٥٧٠٠٠	٦٨٥٧٠٠٠
٨ -	القروض الداخلية		٩١٦٠٠٠٠	٩١٦٠٠٠٠
٩ -	المساعدات المالية		٦٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠
	مجموع الواردات		٢٢٠١٧٠٠٠	٢٢٠١٧٠٠٠

هذا من العمل

جدول رقم (۲)

النفقات المقدرة

ملحق موازنة السنة المالية ١٩٧٤

المجموع الكلي	الباب الأول		رقه	عنوانه
	الرمالية عائدة	الخطة التنمية		
١٥٠٠٠		١٥٠٠٠	١ -	الديوان الملكي الهاشمي
١٦٧٠		١٦٧٠	٤ -	ديوان المحاسبة
٨٧٥٠٠		٨٧٥٠٠	١١ -	وزارة الدفاع والقوات المسلحة
٢٣٠٠٠		٢٣٠٠٠	٢٢ -	دائرة الجوازات العامة والاحوال المدنية
٢٦٣٨٠٠		٢٦٣٨٠٠	٢٣ -	الامن العام والدفاع المدني
١٤٦٠٠٠		١٤٦٠٠٠	٣١ -	وزارة الخارجية
١٢٥٩٦٣٩٠		٩٢٩٩٩٠	٤١ -	وزارة المالية
٢٠٦٥٠		٢٠٦٥٠	٤٣ -	الجمارك
٢٥٠٠٠		٢٥٠٠٠	٤٤ -	دائرة ضريبة الدخل
٨٠٠٠		٨٠٠٠	٤٥ -	دائرة الاراضي والمساحة
٣٠٠٠٠		٣٠٠٠٠	٥٣ -	المجلس القومي للتخطيط
١٠٠٠٠٠		١٠٠٠٠٠	٥٥ -	وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية
٦٩٤٦٥٠	٦٩٤٦٥٠	١٥٠٠٠	٥٦ -	سلطة المصادر الطبيعية
١٤٦٦٤٠	١٤٦٦٤٠	١٥٠٠٠	٥٧ -	وزارة الاشغال العامة
١٦١٦٤٠	١٦١٦٤٠	١٧٨٠٠٠	٥٨ -	وزارة الزراعة
٧٢٠٠٠	٧٢٠٠٠	٧٢٠٠٠	٦٠ -	وزارة المين
٧٢٠٠٠	٧٢٠٠٠	٦٤٣٠٠٠	٦١ -	وزارة التربة والتعليم
١٣٠٧٧٧٠	١٣٠٧٧٧٠	٤٠٤٢٠٠	٦٢ -	وزارة الصحة
٧٠٠٩٥٠	٧٠٠٩٥٠	٣٥٥٠٠	٧١ -	وزارة الثقافة والاعلام
٣٨٠٠٠	٣٨٠٠٠	١٥٠٠٠	٧٢ -	الاذاعة
١٥٠٠	١٥٠٠	١٨١٠٠٠	٧٣ -	التلفزيون
١٨١٠٠٠	١٨١٠٠٠	٦٩٠٥٠	٧٥ -	وزارة السياحة والآثار/ السياحة
٢٩٠٠	٢٩٠٠	٦٩٠٥٠	٨١ -	وزارة المواصلات
١٤٢٠٢٥	١٤٢٠٢٥	١٤٠٠٠	٨٣ -	الطيران المدني
٢٠٧٦٨٥	٢٠٧٦٨٥			
١٩٠٤٤٠٨٥	١٥١٦٣٧٠	٢٨٦٠٠٤٥	١٤٦٦٧٧٧٠	

جدول رقم (۳)

خلاصة ملحق موازنة السنة المالية ١٩٧٤

[illegible]

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٧/٦

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٥

نظام السلك الدبلوماسي الاردني

صادر بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام السلك الدبلوماسي لسنة ١٩٧٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
المادة ٢ - يكون للكلمات والمباريات التالية المعاني المخصصة لها الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

الوزارة	وزارة الخارجية
الوزير	وزير الخارجية او وزير الدولة للشؤون الخارجية
الامين العام	امين عام الوزارة
رئيس البعثة	السفير او المندوب الدائم او الممثل الدائم لدى المنظمات الدولية والاقليمية او القائم بالاعمال او القنصل العام
البعثة	السفارة او البعثة الدائمة او الممثلة الدائمة لدى احدى المنظمات الدولية والاقليمية او التنصيلية العامة.
موظف السلك الدبلوماسي	الموظف المعين بموجب احكام هذا النظام
الموظف الاداري	الموظف المعين بموجب احكام نظام الخدمة المدنية

الفصل الثاني

شؤون الموظفين

المادة ٣ - تطبق احكام نظام الخدمة المدنية وغيرها من التشريعات التي تنظم شؤون الموظفين في المملكة على موظفي السلك الدبلوماسي في الامور التي لم ينص عليها في هذا النظام .

المادة ٤ - تعدد وظائف موظفي السلك الدبلوماسي ورواتبهم وزياداتهم السنوية على النحو التالي : (ويعمل بهل المادة اعتبارا من ١٩٧٥/٢/١) .

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٧/٩

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦٦) لسنة ١٩٧٥

نظام التنظيم الاداري لوزارة التربية والتعليم

صادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور والمادة (١١٧) من قانون التربية والتعليم رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤

الباب الأول

التسمية والتعاريف

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام التنظيم الاداري لوزارة التربية والتعليم لسنة ١٩٧٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات التالية معانيها وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها اذلا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

الوزارة :	وزارة التربية والتعليم
الوزير :	وزير التربية والتعليم
الوكيل :	وكيل وزارة التربية والتعليم
المجلس :	مجلس التربية والتعليم المنصوص عليه في قانون التربية والتعليم رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤ وتعديلاته .

اللجنة : لجنة التربية والتعليم في مركز الوزارة .
المدير : مدير اية مديرية من المديريات المنصوص عليها في هذا النظام .

الباب الثاني

التنظيم الاداري العام للوزارة

الفصل الاول

هيكل التنظيم الاداري العام للوزارة

المادة ٣ - يتكون الجهاز الاداري المركزي العام للوزارة من :-

أ - مكتب الوزير

ب - مكتب الوكيل

- ج - للمدريات المنصوص عليها في هذا النظام ، واية مديرية اخرى يتم انشاؤها بمقتضى احكامه
د - مكتب المستشار القانوني
هـ - الديوان

الفصل الثاني

لجنة التربية والتعليم

المادة ٤ - أ - تشكل اللجنة من :

- ١ - الوزير
- ٢ - الوكيل
- ٣ - المديرون
- ٤ - المستشار القانوني

ب - يعين الوزير احد موظفي الوزارة ليكون امين سر اللجنة .

ج - اللجنة ان تدعو اي موظف من موظفيها للاشتراك فياجتماعاتها لايذاء الرأي في الامور المعروضة عليها دون ان يكون له حق التصويت .

د - الرئيس او نائبه ان يشكل لجنا فرعية لدراسة اي امر من الامور المعروضة على اللجنة او ستعرض عليها وان تقدم اليه دراساتها وتوصياتها الخاصة بذلك .

هـ - تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها او نائبه ويكون النصاب القانوني لاجتماعاتها بحضور ثلثي اعضائها وتتخذ القرارات باغلبية ثلثي الاعضاء الحاضرين .

المادة ٥ - تناط باللجنة المهام التالية :

- أ - القيام بالدراسات اللازمة لرسم الخطط الطويلة المدى والقصيرة لتطوير التعليم وتنويعه ودراسة سبل تمويل هذه الخطط وتنفيذها .
- ب - الاشراف على تقوم المشروعات التربوية في الوزارة .
- ج - دراسة مشروعات القوانين والانظمة والتعليمات المتعلقة بالوزارة قبل اصدارها .
- د - اقرار الخطة العامة لجميع برامج التثايل والتدريب في الوزارة .
- هـ - الاشراف على الامتحانات العامة وادارتها .
- و - الاشراف على المطبوعات التربوية التي تصدرها الوزارة .
- ز - اقرار الخطة العامة التي يجب ان تنتجها كل مديرية او قسم في الوزارة والتأكد من تنفيذها لخطط
- ح - دراسة القضايا التي يري الوزير / الوكيل احوالها على اللجنة .
- ط - دراسة مشروع موازنة الوزارة السنوية .

كلنا من الشعب

الباب الثالث

الارتباط والصلاحيات

الفصل الاول

الارتباط

المادة ٦ - يكون الوكيل مرتبطا بالوزير ومسؤولا مباشرة امامه عن ادارة الوزارة وتنفيذ سياستها والاشراف على جميع اعمالها وموظفيها وفقا للقوانين والانظمة والتعليمات المعمول بها .

المادة ٧ - أ - يكون المدير مرتبطا بالوكيل ومسؤولا مباشرة امامه عن ادارة شؤون المديرية التي يتولى ادارتها ، وعن تنفيذ المهام والواجبات المنوطة بها .

ب - يكون رئيس القسم في اية مديرية مرتبطا بمديرها ومسؤولا مباشرة امامه عن ادارة القسم وتنفيذ المهام والواجبات الموكولة اليه .

المادة ٨ - يكون المستشار القانوني ورئيس الديوان مرتبطين بالوكيل ومسؤولين مباشرة امامه عن القيام بالمهام والواجبات المنوطة بهما .

المادة ٩ - يكون الموظفون في اية مديرية او قسم او في اية وحدة ادارية اخرى في الوزارة مرتبطين بالرئيس المباشر لكل منهم ، ومسؤولين مباشرة امامه عن المهام والواجبات الموكولة اليهم .

المادة ١٠ - أ - يجري الاتصال الاداري في الوزارة حسب التسلسل في الوظيفة ووفقا لاحكام الارتباط الوظيفي المنصوص عليه في هذا النظام .

ب - لا يجوز قطع الاتصال الاداري في الوزارة لاي سبب من الاسباب في اية مرحلة من مراحل حتى ينتهي الى المرجع الرسمي الذي وجه اليه ليتخذ القرار المناسب بشأنه ، وذلك تحت طائلة المسؤولية التأديبية .

الفصل الثاني

الصلاحيات

المادة ١١ - أ - مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة ، تعتبر الصلاحيات المنصوص عليها في هذا النظام سواء للوزير او للوكيل او لاي موظف من موظفي الوزارة صلاحيات ادارية ولغايات تنظيمية ، ويجب ممارستها على ذلك الاساس ، الا اذا ورد نص صريح على خلاف ذلك في هذا النظام .

ب - لا يجوز تنفيذ اي قرار اتخذ بمقتضى احكام هذا النظام اذا كان متعلقا باي من المهام والواجبات المنوطة بالجلس او باي مرجع آخر من المراجع المنصوص عليها في قانون التربية والتعليم او في اي قانون آخر ساري المفعول . ويعتبر ذلك القرار بمثابة تنسيب او توصية للمجلس او الى ذلك المرجع مهما كانت الصيغة التي وضع فيها او المراحل التي مر بها .

المادة ١٢ - ليس في هذا النظام ما يؤثر على الصلاحيات المتعلقة بالموظفين والمنحولة لكل من الوزير والوكيل بمقتضى احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به .

الباب الرابع

اجهزة التنظيم الاداري العام للوزارة ومهام هذه الاجهزة وواجباتها الرئيسية

الفصل الاول

مكتب الوزير

المادة ١٣ - ينشأ في مركز الوزارة مكتب خاص بالوزير يكون له رئيس يعينه الوزير ويكون بمثابة امين سر للوزير، ويتولى تنظيم مقابلات الوزير ومواعيده وحفظ الملفات والوثائق الخاصة به .

الفصل الثاني

مكتب الوكيل

المادة ١٤ - ينشأ في مركز الوزارة مكتب خاص بالوكيل ، يكون له رئيس يعينه الوكيل ، ويكون بمثابة امين سر للوكيل ، ويتولى تنظيم مقابلات الوكيل ومواعيده وحفظ الملفات والوثائق الخاصة به .

الفصل الثالث

المديريات

المادة ١٥ - تنشأ في مركز الوزارة المديريات التالية :

- ١ (مديرية التخطيط والبحث التربوي
- ٢ (مديرية المناهج والوسائل التعليمية
- ٣ (مديرية التأهيل والاشراف التربوي
- ٤ (مديرية التعليم العام
- ٥ (مديرية التعليم والتدريب المهني
- ٦ (مديرية التربية الرياضية
- ٧ (مديرية الامتحانات
- ٨ (مديرية المشاريع
- ٩ (مديرية الموظفين
- ١٠ (مديرية الشؤون المالية
- ١١ (مديرية الابنية
- ١٢ (مديرية العلاقات الثقافية
- ١٣ (مديرية العلاقات العامة

المادة ١٦ - للوزير بتتسيب من اللجنة انشاء مديريات او اقسام اخرى في مركز الوزارة او في مراكز المحافظات والالوية ، او الغائها او دمجها .

الباب الخامس

التنظيم الاداري للمديريات ومهامها وواجباتها الرئيسية

الفصل الاول

مديرية التخطيط والبحث التربوي

المادة ١٧ - ١ - تتألف المديرية مما يلي :

- ١ (قسم التخطيط التربوي
- ٢ (قسم البحث التربوي
- ٣ (قسم الاحصاء التربوي
- ٤ (قسم الموازنة
- ٥ (قسم التوثيق التربوي

ب - تكون المهمة الاساسية لهذه المديرية القيام بالتخطيط للعملية التعليمية والاشراف على البحوث التربوية اللازمة لتطويرها واعداد الخطط اللازمة لتنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس او اللجنة .

تكون مسؤوليات المديرية الرئيسية ما يلي :

- ١ (اعداد مشاريع الخطط التربوية على شكل برامج طويلة الامد وقصيره في ضوء السياسة التعليمية للوزارة .
- ٢ (اجراء البحوث التربوية الهادفة لتطوير عملية التعلم والتعليم والتنسيق والتعاون مع المديريات الاخرى حول اجراء البحوث التي تخدم اغراض تلك المديريات .
- ٣ (جمع الاحصاءات التربوية والمعلومات الاحصائية التي تتطلبها الخطط والابحاث التربوية واعادتها وتنظيمها .
- ٤ (١ - اعداد مشروع الموازنة السنوية للوزارة بالتعاون مع مختلف اجهزة الوزارة .
ب - الاشراف على تنظيم موازنات لجان التربية والتعليم المحلية ومتابعة اعمالها .

الفصل الثاني

مديرية المناهج والوسائل التعليمية

المادة ١٨ - ١ - تتألف المديرية مما يلي :

- ١ (قسم المناهج والكتب المدرسية
- ٢ (قسم الوسائل التعليمية
- ٣ (قسم الاجهزة الخفيفة
- ٤ (قسم التلفزيون والاذاعة المدرسية
- ٥ (قسم المكتبات
- ٦ (قسم الدراسات الاسرائيلية

هكذا من الله على

ب - تكون المهمة الأساسية لهذه المديرية اعداد الدراسات والابحاث المتعلقة بتخطيط المناهج وتأليف الكتب المدرسية وطباعتها وتقييمها وتطويرها في ضوء قرارات المجلس . والاشراف على الوسائل التعليمية المختلفة وانتاجها وصيانتها واستعمال التكنولوجيا الحديثة من اذاعة وتلفزيون في تحسين العملية التعليمية وتطويرها .

ج - وتكون مسؤوليات المديرية الرئيسية ما يلي :

- (١) اعداد الدراسات اللازمة لتخطيط المناهج وتقييمها بالتعاون مع اجهزة الوزارة الاخرى باشراف المجلس .
- (٢) تنفيذ الاجراءات العملية المتعلقة بتأليف الكتب المدرسية وطباعتها وتقييمها .
- (٣) إعداد نماذج الوسائل المعنية الضرورية للمباحث المختلفة .
- (٤) صنع الأدوات الخيرية الممكنة واقتراح الأجهزة الخيرية اللازمة للمدارس .
- (٥) دراسة حاجات المكتبات المدرسية ومكتبات الوزارة والمدرسيات والمعاهد والمعاهد والعمل على تزويدها بالكتب والمراجع اللازمة بالتعاون مع الأجهزة الأخرى .
- (٦) إعداد البرامج التعليمية المسموعة والمرئية وبثها .
- (٧) متابعة المناهج الدراسية والكتب المدرسية في الأرض المحتلة .
- (٨) التعاون مع أجهزة الوزارة المختلفة في إجراء الدراسات عن الامتحانات وتحليل نتائجها والعمل على إدخال الاختبارات الحديثة في الامتحانات المدرسية العامة .
- (٩) متابعة النشاطات المتجبة (الثقافية والعلمية والفنية والاجتماعية ... الخ)

الفصل الثالث

مديرية التعليم العام

المادة ١٩ - ١ - تتألف المديرية مما يلي :

- (١) قسم التعليم الثانوي والازمائي .
- (٢) قسم التعليم الخاص .
- (٣) قسم تعليم الكبار وعمر الأمية .
- (٤) قسم الإرشاد النفسي والاجتماعي .
- (٥) قسم التغذية والصحة المدرسية .

ب - تكون المهمة الأساسية لهذه المديرية الإشراف على تنفيذ الخطط التعليمية في جميع مراحل التعليم العام ، الثانوية والإلزامية ورياض الأطفال في المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة ووكالة الفتوى بالتعاون مع الأجهزة الأخرى في الوزارة ومديريات التربية والتعليم في المحافظات والألوية .

ج - تكون مسؤوليات المديرية الرئيسية ما يلي :

- (١) الاشتراك مع مديرية التخطيط والبحث التربوي في إعداد التشكيلات المدرسية السنوية .
- (٢) دراسة حاجات المدارس من المعلمين بالتعاون مع مديرية التخطيط والبحث التربوي ومديرية الموظفين والعمل على تأمينها .

- (٣) دراسة الحاجات الأخرى للمدارس والعمل على متابعة تلبيةها .
- (٤) متابعة تنفيذ أحكام قانون التربية والتعليم والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه .
- (٥) استخدام الإرشاد النفسي والاجتماعي لوقاية الطلبة من الوقوع في المشكلات النفسية والاجتماعية ومساعدتهم على حلها عن طريق الإرشاد النفسي والاجتماعي .
- (٦) الإشراف على الخطط المتعلقة بتعليم الكبار وعمر الأمية .
- (٧) العمل على زيادة الوعي الصحي ورفع مستوى العناية الصحية والإشراف على مشاريع التغذية المدرسية بالتعاون مع الجهات المعنية .

الفصل الرابع

مديرية التعليم والتدريب المهني

المادة ٢٠ - ١ - تتألف المديرية مما يلي :

- (١) قسم المعاهد الفنية .
- (٢) قسم التعليم الصناعي .
- (٣) قسم التدريب الصناعي .
- (٤) قسم التعليم الزراعي .
- (٥) قسم التعليم التجاري .
- (٦) قسم التعليم النسوي .
- (٧) قسم المراكز الثقافية .

ب - تكون المهمة الأساسية لهذه المديرية الإشراف على تنفيذ الخطط التعليمية المتعلقة بجميع أنواع التعليم المهني في المؤسسات التعليمية بالإضافة إلى برامج الإعداد والتدريب المهني في مواقع العمل خارج المؤسسات التعليمية بالتعاون مع الأجهزة الأخرى في الوزارة ومديريات التربية والتعليم في المحافظات والألوية ، والنهوض بهذا النوع من التعليم وتطويره لخدمة أغراض التنمية في المملكة .

ج - تكون مسؤوليات المديرية الرئيسية ما يلي :

- (١) التعاون مع أجهزة الوزارة المختلفة في إعداد التشكيلات السنوية للمدارس والمراكز المهنية ودراسة حاجاتها من معلمين ومجهيزات وغير ذلك ومتابعة تنفيذها .
- (٢) القيام بالاجراءات اللازمة لقبول الطلبة في التعليم المهني في المرحلتين الثانوية والعالية في ضوء التعليمات التي تصدرها الوزارة .
- (٣) الاشتراك مع المنشآت الصناعية والمؤسسات المهنية في تصميم برامج الإعداد وتطويرها والتدريب فيها .
- (٤) وضع مستويات التدريب لختلف التخصصات وتطويرها ضمن برامج الإعداد والتدريب المهني خارج المؤسسات التعليمية .
- (٥) التعاون مع أجهزة الوزارة الأخرى في تطوير التعليم والتدريب المهني بمختلف تخصصاته ومستوياته سواء ما يتعلق بالمعلمين فيه أو ما يتعلق بمناهجه ومستوياته .

هكذا من الأشغال

٦) التعاون مع أجهزة الوزارة بوضع مشاريع خطط التعليم والتدريب المهني في ضوء حاجات المجتمع القائمة والمتوقعة لتقوى البشرية المدربة .

٧) الإشراف على المراكز الثقافية والتأكد من حسن سيرها وتطبيق المناهج المعتمدة لها .

٨) متابعة خريجي المدارس والمراكز المهنية من حيث تسميرهم في فرص العمل والاتصال بالمؤسسات المهنية لمعرفة احتياجاتها من الخريجين ومعرفة مدى استفادة الخريجين من المناهج في ميادين عملهم .

الفصل الخامس

مديرية التأهيل والإشراف التربوي

المادة ٢١ - أ - تتألف المديرية مما يلي :

- ١) قسم معاهد المعلمين .
- ٢) قسم الإشراف التربوي .
- ٣) قسم التدريب .
- ٤) معهد التأهيل التربوي .

ب - تكون المهمة الأساسية لهذه المديرية تقديم مختلف الخدمات التربوية للمسلية الفنية الى المحافظات والالوية لتحسين العملية التعليمية بوجه عام . ووضع برامج التأهيل والتدريب الشاملة لتحسين فعالية المعلمين ومديري المدارس والمشرفين التربويين وغيرهم من العاملين في التعليم بوجه خاص وتنفيذ الخطط التعليمية في معاهد المعلمين . والتخطيط والتنظيم والمتابعة لعمليات الإشراف التربوي على جميع المستويات .

ج - تكون مسؤوليات المديرية الرئيسية ما يلي :

- ١) التخطيط والتنظيم والمتابعة لعمليات الإشراف التربوي والتعاون مع جميع الجهات المعنية من أجل تكامل تلك العمليات وضمان فاعليتها .
- ٢) اقتراح برامج التأهيل والتدريب المختلفة وتنفيذها بعد اقرارها والإشراف عليها .
- ٣) عقد الاجتماعات والندوات مع موظفي المحافظات والالوية للتعرف على احتياجاتهم التربوية وتلبيتها .
- ٤) القيام بالإجراءات اللازمة لعمليات القبول في المعاهد .
- ٥) دراسة حاجات المعاهد من المعلمين بالتعاون مع مديرية الموظفين والعمل على تلبيتها .
- ٦) دراسة الحاجات الأخرى للمعاهد والعمل على تلبيتها .
- ٧) الإشراف على معاهد المعلمين الخاصة ومعاهد وكالة الفتوة :

الفصل السادس

مديرية التربية الرياضية

المادة ٢٢ : أ - تتألف المديرية مما يلي :

- ١) قسم التربية الرياضية .
- ٢) قسم النشاط الكشفي والمرشدات .
- ٣) قسم النشاطات الاجتماعية .
- ٤) قسم النشاطات الصيفية والرحلات المدرسية .

ب - تكون المهمة الأساسية لهذه المديرية الإشراف على النشاط الرياضي والكشفي والاجتماعي والنشاطات الصيفية والرحلات المدرسية .

ج - تكون مسؤوليات المديرية الرئيسية ما يلي :

- ١) الإشراف على النشاط الرياضي وتطويره والمشاركة في الاعداد والتخطيط للمهرجانات والمباريات الرياضية .
- ٢) التعاون مع مؤسسة رعاية الشباب في تطوير الحركة الرياضية والكشفية .
- ٣) الإشراف على المسكرات والالوية الصيفية والرحلات المدرسية .
- ٤) الإشراف على النشاطات الاجتماعية المختلفة مثل الاسر المدرسية والمعارض وبجالات الآباء العامة .

الفصل السابع

مديرية الامتحانات

المادة ٢٣ : أ - تتألف المديرية مما يلي :

- ١) قسم إدارة الامتحانات العامة .
- ٢) قسم تصديق الشهادات .
- ٣) قسم معادلة الشهادات .
- ٤) قسم اجازات التعليم .

ب - تكون المهمة الأساسية لهذه المديرية الإشراف على عقد الامتحانات العامة التي تنظمها الوزارة وتنظيم جميع عملياتها وفق أنظمة الوزارة وتعليماتها وتوصيات المجلس وبلية الامتحانات والقيام بتصديق الشهادات ومعادلتها ومنح اجازات التعليم واجراء الدراسات اللازمة على الامتحانات العامة .

ج - تكون مسؤوليات المديرية الرئيسية ما يلي :

- ١) وضع الترتيبات اللازمة لعقد الامتحانات العامة واستخراج النتائج النهائية لها وتقديم هذه النتائج الى بلية الامتحانات لتقديم التراخيص بشأنها الى الوزير .
- ٢) اعداد الشهادات العامة للتأجيل وحفظ سجلات وجداول علامات الامتحانات العامة .
- ٣) حفظ نسخ عن جداول الملامات المدرسية وتصديق الشهادات بموجب نظام تصديق الشهادات الساري المعمول .

كلنا من أهل

- ٤ (القيام بعملية معادلة الشهادات بموجب نظام معادلة الشهادات الساري المفعول .
٥ (تنفيذ الاجراءات العملية المتعلقة بالاجازات التربوية وفق احكام نظام الاجازات التربوية الساري المفعول .
٦ (التعاون مع اجهزة الوزارة المختلفة في اجراء الدراسات عن الامتحانات وتحليل نتائجها والعمل على ادخال الاختبارات الحديثة في الامتحانات المدرسية والعامة .

الفصل الثامن

مديرية المشاريع

المادة ٢٤ : أ - تتألف المديرية مما يلي :

- ١ (قسم الخبراء والبيانات .
٢ (قسم الدراسات الهندسية .
٣ (قسم التجهيزات .
٤ (قسم عاصمة المشاريع .

ب - تكون المهمة الاساسية لهذه المديرية اعداد ومتابعة وتنفيذ المشاريع التي تساهم فيها جهات غير اردنية وتأمين الخبراء والبيانات لهذه المشاريع واعداد الجهاز الفني اللازم لادارتها .
ج - وتكون مسؤوليات المديرية الرئيسية ما يلي :

- ١ (المساهمة في وضع الخطط الهندسية وفق المواصفات التربوية للمشاريع ومتابعتها وتنفيذها .
٢ (متابعة تأمين المساعدة الفنية للمشاريع وتنظيمها وادارتها .
٣ (اعداد قوائم الاجهزة والمعدات اللازمة ووضع مواصفاتها بالتعاون مع الجهات المعنية .
٤ (القيام بكل ما يتعلق بمحاسبة المشاريع وفقاً للائحة المالية النافذة المفعول والاتفاقات الدولية .

الفصل التاسع

مديرية الموظفين

المادة ٢٥ : أ - تتألف المديرية مما يلي :

- ١ (قسم شؤون الموظفين .
٢ (قسم السجلات والملفات .
٣ (قسم الكادر .
٤ (قسم الرتب .

ب - تكون المهمة الاساسية لهذه المديرية الاشراف على شؤون موظفي الوزارة داخل المملكة وخارجها وحفظ وثائقهم في ملفاتهم الخاصة وتنظيم المعلومات المتعلقة بهم وتنظيم دوائهم حسب اصول المالية .

ج - وتكون مسؤوليات المديرية الرئيسية ما يلي :

- ١ (التعاون مع ديوان الموظفين في تعيين وترقيع موظفي ومعلمي الوزارة وفقاً لما جاء في نظام الخدمة المدنية .

- ٢ (الاشراف على تنظيم مختلف سجلات الموظفين بالشكل الذي يحتاج اليه الوزارة ويتطلبه ديوان الموظفين وحفظ جميع المعلومات عن الشهادات العلمية والخبرات والاوراق الثبوتية للموظفين في ملفاتهم .
٣ (القيام بالاجراءات العملية اللازمة للاعارة والانتداب داخل المملكة وخارجها - شؤون السراية العامة للدولة .
٤ (التعاون مع اجهزة الوزارة لمعرفة التخصصات المختلفة التي تحتاج اليها الوزارة ومعرفة الفئات التي تحتاج الى التدريب والتأهيل .
٥ (الاشراف على مديرية التخطيط والبحث التربوي في اعداد مشروع موازنة الوزارة السنوية .
٦ (تنظيم مستندات رواتب موظفي الوزارة وتدقيقها وتسجيلها قبل احالتها الى قسم المحاسبة في الوزارة للصرف .

الفصل العاشر

مديرية الشؤون المالية

المادة ٢٦ : أ - تتألف المديرية مما يلي :

- ١ (قسم المحاسبة .
٢ (قسم المراقبة المالية .
٣ (قسم اللوازم .
٤ (قسم المواصلات .

ب - تكون المهمة الاساسية للمديرية الاشراف على تنفيذ الموازنة بعد اقرارها وعلى تأمين وتوزيع الاثاث واللوازم المختلفة وفقاً لللائحة والتعاقدات والقرارات الصادرة عن الجهات المختصة .

ج - وتكون مسؤوليات المديرية الرئيسية ما يلي :

- ١ (التعاون مع مديرية التخطيط والبحث التربوي في تحضير مشروع موازنة الوزارة والاشراف على المعاملات المالية في المحافظات والالوية .
٢ (تنظيم حسابات الوزارة حسب اصول المالية الحديثة والاشراف على تنظيم مستندات الصرف وفقاً لاحكام قانون الموازنة والانظمة المالية .
٣ (التعاون مع اجهزة الوزارة المختلفة لتقدير حاجات الوزارة من الاثاث واللوازم والعمل على تلبيةها .
٤ (الاشراف على استعمال وسائط النقل بموجب الانظمة المرعية .

الفصل الحادي عشر

مديرية الابنية

المادة ٢٧ : أ - تتألف المديرية مما يلي :

- ١ (قسم الابنية المدرسية .
٢ (قسم اسكان موظفي الوزارة .

ب - تكون المهمة الاساسية لهذه المديرية متابعة تنفيذ الخطط التربوية فيما يتعلق بالابنية المدرسية والاشراف على مشاريع اسكان موظفي الوزارة في مختلف المناطق .

هكذا من الشغل

ج - تكون مسؤوليات المديرية الرئيسية ما يلي :

- ١ (التعاون مع مديرية التخطيط والبحث التربوي والجهات الاخرى في وضع الخطط اللازمة لتوفير الاراضي للابنية المدرسية .
- ٢ (متابعة عمليات الاستملاك والاستئجار والصيانة لابنية الوزارة ومدارسها .
- ٣ (حفظ مخططات الابنية المدرسية .
- ٤ (متابعة تأمين قطع الاراضي الصالحة لاقامة بيوت سكن الموظفين بالتعاون مع الجهات المعنية ومتابعة الاجراءات اللازمة لتخصيصها للوزارة ومتابعة طرح عطاءات البناء وتوزيع البيوت على المستحقين في ضوء الاسس التي توضع لهذا الغرض .
- ٥ (حفظ السجلات والوثائق المتعلقة بمشروع اسكان موظفي الوزارة .

الفصل الثاني عشر مديرية العلاقات الثقافية

المادة ٢٨ : أ - تتألف المديرية مما يلي :

- ١ (مكاتب المستشارين والمحققين الثقافيين
- ٢ (قسم العلاقات الثقافية .
- ٣ (قسم البعثات
- ٤ (قسم اليونسكو والمنظمات العربية والدولية
- ٥ (قسم الطلبة في الخارج

ب - يرتبط المستشارون والمحققون الثقافيون بمدير العلاقات الثقافية :

ج - تكون المهمة الاساسية لهذه المديرية تنمية العلاقات الثقافية على الصعيد العربي والاجنبي والدولي والاشراف على شؤون البعثات والطلبة الجامعيين في الداخل والخارج

د - وتكون مسؤوليات المديرية الرئيسية ما يلي :

- ١ (تهيئة المعلومات اللازمة للوزارة لايрам الاتفاقيات الثقافية مع الجهات الاخرى .
- ٢ (ادارة شؤون البعثات التربوية داخل المملكة وخارجها .
- ٣ (التعاون مع مديرية التخطيط والبحث التربوي في وضع خطة البعثات في ضوء الحاجة الى الطاقات البشرية للمدرسة .
- ٤ (جمع وتنظيم المعلومات عن الطلبة الجامعيين داخل المملكة وخارجها بالتعاون مع اجهزة الدولة ذات العلاقة وتقديم الخدمات الممكنة لهم والاشراف على مكاتب خدمات الطلاب في الخارج .

الفصل الثالث عشر مديرية العلاقات العامة

المادة ٢٩ : أ - تتألف المديرية مما يلي :

- ١ (قسم المطبوعات التربوية
 - ٢ (قسم الاعلام التربوي
 - ٣ (قسم المراسم والعلاقات العامة
- ب - تكون المهمة الاساسية لهذه المديرية الاشراف على اصدار المطبوعات التربوية ومجلة رسالة المعلم وتزويد وسائل الاعلام بانباء الوزارة ونشاطاتها المختلفة والاهتمام بشؤون الوفود والمناسبات التي تنظمها الوزارة وتنظيم العلاقات بين اجهزة الوزارة من جهة والمراجعين من جهة اخرى .
- ج - تكون مسؤوليات المديرية الرئيسية ما يلي :
- ١ (الاشراف على المطبوعات التربوية واصدار مجلة رسالة المعلم حسب السياسة التي ترسمها الوزارة وترجمة الوثائق التي تهم الوزارة من اللغة العربية والىها .
 - ٢ (ابراز صورة الوزارة وانجازها ونشاطاتها المختلفة وتوفير النشرات والتقارير والكتب المتعلقة بهذه النشاطات .
 - ٣ (الاهتمام بشؤون الوفود الرسمية والمناسبات التي تنظمها الوزارة .
 - ٤ (تنظيم الاتصال بين المواطنين والمسؤولين في الوزارة وتنسيق عمل الاستعلامات بالوسائل المختلفة .

الفصل الرابع عشر مكتب المستشار القانوني

المادة ٣٠ : المستشار القانوني ويكون مسؤولاً عن الامور التالية :

- ١ (ابداء المشورة القانونية على اية قضية من قضايا الوزارة تعال اليه .
- ٢ (الاشتراك في اعداد مشاريع القوانين والانظمة والتعليقات التي تضعها الوزارة ومتابعة اصدارها .
- ٣ (الاعلام بالقوانين والانظمة والتعليقات المتعلقة بعمل الوزارة .
- ٤ (الاشتراك مع مديرية العلاقات العامة في متابعة اصدار مجموعة القوانين والانظمة والتعليقات المتعلقة بالوزارة .
- ٥ (الاشتراك في لجان التحقيق التي تشكلها الوزارة .
- ٦ (متابعة دعاوي الوزارة من وقت اقامتها حتى تفيلدها .

الفصل الخامس عشر الديوان

المادة ٣١ : أ - يتألف الديوان من :-

- ١ - القلم ويشمل :-
- أ - السجلات والملفات

هكذا من الشاهد

- ب - الوارد
ج - الصادر
٢ - الطباعة والنسخ
٣ - الهاتف
٤ - النظافة والمراسلة
ب - تكون مهام الديوان مائي :-

- ١ - تنسيق العمل بين أجهزة الوزارة المختلفة ومساعدة الوكيل في متابعة انجاز اعمال الوزارة
٢ - الاشراف على جميع معاملات الوزارة من حيث تسجيل المعاملات الواردة وتحويلها وحفظها وتسجيل الكتب الصادرة وحفظ نسخ عنها وحفظ القرارات في ملفات خاصة.
٣ - الاشراف على شؤون الطباعة والنسخ في الوزارة.
٤ - الاشراف على نظافة الوزارة وخدمات الاقطة .

الباب السادس احكام عامة

- المادة ٣٢ : يخفى الوزير تعيين مساعدا للمدير حيثما دعت الضرورة
المادة ٣٣ : يجوز انشاء ديوان خاص لاية مديرية في مركز الوزارة اذا اقتضت الضرورة ذلك .
المادة ٣٤ : تتعاون أجهزة الوزارة المختلفة وتنسق اعمالها فيما بينها .
المادة ٣٥ : يصدر الوزير تعليمات وصف مهام المديرية والاقسام وفقا لاحكام هذا النظام .
المادة ٣٦ : يلغى نظام التنظيم الاداري في وزارة التربية والتعليم رقم ٣٩ لسنة ١٩٧١ .

١٩٧٥/٧/٩

الحسين بن طلال

وزير التربية والتعليم فولان الحنناوي	وزير الثقافة والاعلام خالد الحراج حسن	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير الدولة للشؤون الخارجية صافق الشرح	وزير الارواق والشؤون والمقدرات الاسلامية عبد العزيز الخياط	وزير الزراعة مروان الحمدود
وزير التكوين ووزير المواصلات بالوكالة علي حسن عوده	وزير المالية سالم مساعده	وزير الدولة للشؤون الخارجية صافق الشرح	وزير الدولة للشؤون الخارجية صافق الشرح	وزير الدولة للشؤون الخارجية صافق الشرح	وزير الدولة للشؤون الخارجية صافق الشرح
وزير الصحة طراد سعور القاضي	وزير الصحة طراد سعور القاضي	وزير الصحة طراد سعور القاضي	وزير الصحة طراد سعور القاضي	وزير الصحة طراد سعور القاضي	وزير الصحة طراد سعور القاضي
وزير الصحة طراد سعور القاضي	وزير الصحة طراد سعور القاضي	وزير الصحة طراد سعور القاضي	وزير الصحة طراد سعور القاضي	وزير الصحة طراد سعور القاضي	وزير الصحة طراد سعور القاضي

نحى الحسين بن طلال

بمقتضى المادة (٤٣) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ .
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٧/٩
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦٧) لسنة ١٩٧٥

نظام الضمان الاجتماعي لموظفي امانة العاصمة

صادر بالاستناد الى المادة (٤٣) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الضمان الاجتماعي لموظفي امانة العاصمة لسنة ١٩٧٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للمبارات والالفاظ التالية الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

الامانة :	امانة العاصمة .
المجلس :	مجلس امانة العاصمة .
الامين :	امين العاصمة .
الصندوق :	صندوق الضمان الاجتماعي المؤسس بموجب احكام هذا النظام .
اللجنة :	لجنة الصندوق .
الموظف :	كل شخص يعين بقرار من المرجح المختص في وظيفة مصنفة او غير مصنفة داخله في ملاك امانة العاصمة ويشمل الموظفين بقدر الخاضعين للتقاعد .
الملاك :	مجموع الوظائف والدرجات المعنية لها والوظائف والرواتب المحددة لها المصادق عليها بمقتضى موازنة الامانة .
الراقب :	المبلغ المحدد للوظيفة في الموازنة ولا يشمل الملاوات مهما كان نوعها .
المرض المقعد :	هو المرض او العلة او الاصابة التي تجعل الموظف مقعدا او عاجزا عن اعادة نفسه دون معونة من الغير او التي تحول دون مزاولته اي عمل كالجنون المطبق والشلل وفقدان العينين وفقدان الاطراف او احدهما والاورام الخبيثة وما شابه كل ذلك من الامراض .
امرة الموظف :	وتشمل :- أ - زوجته او زوجاته . ب - بناته غير المتزوجات .

هكذا من المأهل

ج- ابتناؤه المذكور الذين لا تتجاوز سنهم الثالثة عشرة .

د - ابتناؤه المذكور الذين يواصلون دراستهم الجامعية او المتصاين بمقر مقعد مهيا بلغ منهم .

هـ - والديه العاطلين عن العمل او اي منها اذا كان هو معيها الوحيد .

ورثة الموظف : الورثة الشرعيون بمقتضى احكام الشريعة الاسلامية بالنسبة للموظفين المسلمين وقوانين الوراثة المعمول بها لدى الطوائف الاخرى بالنسبة للموظفين من ابناء تلك الطوائف .

المادة ٣ - تسري احكام هذا النظام على موظفي الامانة المشمولين بملاكها والذين يتقاضون رواتبهم من موازنتها .

المادة ٤ - يؤسس في امانة العاصمة صندوق يطلق عليه (صندوق الضمان الاجتماعي لموظفي امانة العاصمة) هدفه تقديم المعون المالي عاجل لموظفي الامانة او ورثتهم في الاحوال وبالكيفية والشروط المنصوص عليها في هذا النظام .

المادة ٥ - تتكون موارد الصندوق من :

أ - الاقتطاعات الشهرية من رواتب الموظفين المنصوص عليها في هذا النظام .

ب- اية هبات او اعانات او تبرعات من اية جهة يقرر مجلس الامانة قبولها .

المادة ٦ - أ - الاشتراك الشهري في الصندوق هو :

١ - دينار ومائتان وخمسون فلسا لموظفي الدرجة الثانية فما فوق .

٢ - دينار واحد لموظفي كل من الدرجتين الثالثة والرابعة .

٣ - سبعة فلس لموظفي كل من الدرجات الخامسة والسادسة والسابعة .

٤ - خمسة فلس لموظفي كل من الدرجات الثامنة والتاسعة والعاشر .

٥ - اربعة فلس لكل موظف غير مصنف لا يزيد راتبه على خمسة وعشرين دينارا في الشهر . وفي حالة تجاوز الراتب الشهري للموظف غير المصنف المعدل له تقريبا في الراتب

ب- يقوم محاسب الرواتب في الامانة باقتطاع المبالغ المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة من رواتب الموظفين الشهرية قبل دفعه لتلك الرواتب لهم ويودعها في الصندوق .

ج - يعتبر الجزء من الشهر شهراً كاملاً لفايات الاقتطاع لحساب الصندوق .

د - لا ترد المبالغ المتقطعة او أي جزء منها الى الموظف المشترك في الصندوق من غير الحالات المنصوص عليها في هذا النظام .

المادة ٧ - يطبق الاعفاء المنصوص عليه في قانون ضريبة الدخل المعمول به على اموال الصندوق وعلى المبالغ التي يساهم بها الموظف في الصندوق في الحدود المنصوص عليها في ذلك القانون وبعد توفر الشروط المطلوبة بموجبها في ذلك موافقة وزير على ذلك الاعفاء .

المادة ٨ - أ - يكون للصندوق جهاز اداري يعين اعضاؤه والتفقات التي تدفع لهم وصلاحياتهم وكيفية ادارتهم للصندوق ومسك حساباته بقرارات تصدر عن الامين .

ب- يتحمل الصندوق نفقات جهازه الاداري .

المادة ٩ - أ - تشكل لجنة للنظر في طلبات صرف المعونة المقدمة بمقتضى احكام هذا النظام واصدار القرارات بها من :-

١ - امين العاصمة او من ينييه ، رئيسا

٢ - المدير المالي في الامانة ،

٣ - موظفين اثنين من موظفي الامانة من الدرجة الثانية فما فوق يجري تعيينها او اعفائها او احدهما من العضوية بالصندوق او استبدلها اعضاء باخرين بقرار من مجلس الامانة بأكثرية اعضاءه الحاضرين في جلسة قانونية .

٤ - مدير دائرة الشؤون الصحية ، في الامانة .

ب- توجه الدعوة لاجتماعات اللجنة من قبل الامين او من ينييه .

ج - لا تعتبر اجتماعات اللجنة قانونية الا بحضور رئيسها وثلاثة من اعضاءها على الاقل .

د - تصدر اللجنة قراراتها بأكثرية الاعضاء الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح الرأي الذي يجانبه رئيس اللجنة .

المادة ١٠ - لكل موظف توفى احد افراد أسرته الحق في الحصول على مبلغ خمسين دينارا من الصندوق على ان لا يقل عمر المتوفى عن سنة واحدة .

المادة ١١ - يصرف من الصندوق مبلغ ثلاثمائة دينار بصفة مستعجلة لورثة الموظف المتوفى الذي كان مشتركاً بالصندوق بصرف النظر عن مدة خدمته او اوضاع ورثته كما يصرف لهم عشرين دينارا عن كل سنة من سنوات اشتراك مورثهم بالصندوق على ان لا يزيد المبلغ المدفوع بمقتضى هذه الفقرة على ثمانمائة دينار ويشترط في ذلك ما يلي :-

١ - ان يتقدم الورثة او احدهم او وكيله القانوني او وليه او وصيه الشرعي بطلب الى اللجنة .

٢ - ان يرفق بالطلب شهادة الوفاة واعلام حصر الارث .

٣ - ان يرفق كذلك حجة وصاية صادرة عن المرجع المختص اذا كان بين الورثة قاصرون .

المادة ١٢ - لكل موظف من المشتركين في الصندوق انتهت خدماته لمرض مقعد ان يتقاضى من الصندوق مبلغ ثلاثمائة دينار بالإضافة الى مبلغ عشرين دينارا عن كل سنة اشترك فيها بالصندوق على ان لا يتجاوز المبلغ الذي يتقاضاه الموظف بمقتضى هذه المادة ثمانمائة دينار ، ويشترط في ذلك ما يلي :-

أ - ان يصدر تقرير من المرجع الطبي المختص الذي يعينه الامين بان المرض الذي اصيب به الموظف هو من الامراض المتقطعة .

ب- ان يكون قد ترتب على ذلك المرض انتهاء خدمات الموظف بالفعل .

المادة ١٣ - أ - للموظف المصنف الذي احيل على التقاعد والموظف غير المصنف الذي أمضى في خدمة الامانة مدة عشرين سنة او أكثر وانتهت خدمته لسبب غير الاستقالة او فقد الوظيفة او العزل ، ولم يكن سبب الاحالة على التقاعد او انتهاء الخدمة هو الاصابة بمرض مقعد ، الحق في ان يستوفي من الصندوق ما يعادل راتب ثلاثة اشهر مع علاوة غلاء المعيشة . ويشترط في ذلك :-

١ - لا يستفيد اي موظف من المعونة التي تدفع بمقتضى هذه الفقرة أكثر من مرة واحدة حتى لو اعيد للخدمة في امانة العاصمة فيما بعد .

٢ - ان يكون قد مضى على اشتراكه في الصندوق مدة لا تقل اثني عشر شهرا قبل حالته على التقاعد وانتهاء خدمة .

هكذا من العمل

ب- الموظف المصنف الذي انتهت خدمته قبل ازالة المدة المقبولة للتقاعد، ولم يوافق غير المصنف الذي انتهت خدمته قبل اكلاله عشرين سنة في الامانة بسبب غير الاصابة بمرض مقعد ان يسترد من الصندوق كافة المبالغ التي اقتطعت من رواتبه وذلك بالشروط التالية :-

١ - ان لا يكون سبب انتهاء الخدمة هو الاستقالة او فقد الوظيفة او الغزل .

٢ - ان يكون قد مفسى على اشتراكه في الصندوق وقت انتهاء الخدمة مسددة لا تقل عن خمس سنوات .

المادة ١٤ - أ - لا يدفع اي مبلغ من الصندوق في الحالات المنصوص عليها في المواد ١١ و ١٢ و ١٣ من هذا النظام الا بقرار من اللجنة.

ب- لغايات احتساب السنوات لدفع المعونة المنصوص عليها في المادتين ١١ و ١٢ من هذا النظام تعبر كسور السنة التي تتجاوز السنة اشهر سنة كاملة .

المادة ١٥ - تبدأ السنة المالية للصندوق في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من كل سنة وتنتهي في الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من تلك السنة .

المادة ١٦ - يقوم ديوان المحاسبة بتدقيق حسابات الصندوق .

المادة ١٧ - ليس في هذا النظام ما يؤثر على حقوق الموظفين المالية المترتبة لهم بمقتضى اية تشريعات اخرى .

المادة ١٨ - يصدر المجلس توصية من الامين تعليمات فيما يتعلق بالامور التالية :-

أ - توسيع مصادر الصندوق وكيفية استثمار امواله بما يتفق مصالح الصندوق .

ب- تأمين الاموال اللازمة لتحقيق اهداف الصندوق .

ج- تنفيذ اية احكام وردت في هذا النظام لم تسند مهمتها لاية جهة اخرى .

١٩٧٥/٧/٩

الحسين بن طلال

وزير الرياسة والتعليم دوقان الهنداوي	وزير النقل خلال الحاج حسن	وزير الثقافة والإعلام صلاح أبو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبيحي أمين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير التكوين ووزير المواصلات بالوكالة علي حسن عوده	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية سالم مساعده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده
وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده
وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده
وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده
وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده
وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده
وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده
وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده
وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده

الحسين بن طلال

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٧/٢
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦٨) لسنة ١٩٧٥
نظام معدل لنظام بدل خدمات

الرصيف والتخزين على البضائع في ميناء العقبة

صادر بمقتضى المادة (٦) من قانون ميناء العقبة رقم (١٨) لسنة ١٩٥٩

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام بدل خدمات الرصيف والتخزين على البضائع في ميناء العقبة لسنة ١٩٧٥) ويقرأ مع النظام رقم (١٥) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تلغى الفقرتان (و) و (ز) من النظام الاصلي ويستعاض عنها بما يلي :

و - عن كل يوم من الثلاثين يوما التي تلي الخمسة عشر يوما الاولى يستوفي بدل الخدمات المبين في الفقرة (هـ) مضافا اليه (١٠٠٪) منه .

ز - عن كل يوم بعد الثلاثين يوما المبينة في الفقرة (و) يستوفي بدل خدمات التخزين المبين في الفقرة (هـ) مضافا اليه (٢٠٠٪) منه .

الحسين بن طلال

١٩٧٥/٧/٢

وزير الرياسة والتعليم دوقان الهنداوي	وزير النقل خلال الحاج حسن	وزير الثقافة والإعلام صلاح أبو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبيحي أمين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير التكوين ووزير المواصلات بالوكالة علي حسن عوده	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية سالم مساعده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده
وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده
وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده
وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده
وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده
وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده
وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده
وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده
وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده	وزير الاشغال العامة ووزير المشروعات بالوكالة علي حسن عوده

هذا من اهل

قرار رقم (١٣) لسنة ١٩٧٥

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧٥/٦/١ رقم ٧٠٥١/٢٢/١/٨ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير قانون الخط الحجازي الاردني رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٢ ونظام الازام رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٣ ويان ما اذا كانت احكام هذا النظام تنطبق على الخط الحجازي الاردني فيما يتعلق بشراء القاطرات والعربات والشاحنات التي يحتاجها الخط ام ان مجلس ادارة الخط هو المختص بشراء هذه الازام بالاستناد للمادة الرابعة من قانون الخط الحجازي المشار اليه .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير النقل الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٣/٣١ وكتاب وزير المالية المؤرخ ١٩٧٤/٨/٢٩ وكتاب رئيس ديوان المحاسبة المؤرخ ١٩٧٥/٥/٢ والمراسلات المرفقة بها وتدقيق النصوص القانونية يتبين .

١ - ان المادة الثالثة من قانون الخط الحجازي الاردني رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٢ تنص على ما يلي .
(يعتبر الخط الحجازي الاردني وفقاً اسلامياً ومؤسسة عامة ذات شخصية حقوقية واستقلال مالي مرجعها الاعلى رئيس مجلس الوزراء) .

٢ - ان المادة الرابعة منه تنص على ما يلي (يشرف على استئثار الخط وعلى ادارة املاكه ومصالحه مجلس ادار اعل مؤلف من وزير المواصلات رئيساً والمدير العام للخط الحجازي وممثل عن الاوقاف وممثل عن وزارة المالية وممثلين اثنين من غير المواطنين - اعضاء) .

٣ - ان الفقرة (أ) من المادة ٥٣ من نظام الازام رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٣ تنص على ما يلي (يطبق هذا النظام على اية دائرة حكومية ويستثنى من ذلك الدوائر التالية :

- ١ - وزارة الدفاع والقوات المسلحة الاردنية .
- ٢ - دائرة الخابريات العامة .
- ٣ - مديرية الأمن العام .
- ٤ - مؤسسة عالية .
- ٥ - المؤسسة البحرية .
- ٦ - مؤسسة تسويق المنتجات الزراعية .
- ٧ - مؤسسة ادارة وتنمية اموال الايتام .
- ٨ - البنك المركزي الاردني .
- ٩ - هيئة وادي الاردن .

٤ - ان الفقرة (ب) من المادة الثانية من هذا النظام عرفت لفظة (الدائرة) الواردة في اي نص من نصوص بانها تعني اية وزارة او دائرة او مجلس او سلطة او مؤسسة حكومية .

٥ - ان الفقرة (أ) من نفس المادة عرفت (الازام) بانها تعني الاموال المتقولة اللازمة للوزارات والدوائر والمؤسسات والسلطات والمجالس الحكومية والتأمين عليها وكذلك الخدمات .

٦ - ان الفصل الاول من هذا النظام حدد طريقة شراء الازام اما بالممارسة او بالمناقصة حسب قيمتها . ومن هذه النصوص يستفاد ان الشارع اوجب تطبيق احكام نظام الازام المشار اليه على كافة الدوائر ومن ضمنها المؤسسات الحكومية باستثناء الدوائر والمؤسسات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة ٥٣ .

وبحيث ان الخط الحجازي الاردني هو مؤسسة عامة حكومية طبقاً لنص المادة الثالثة من قانونه الخاص . وحيث ان هذه المؤسسة لا تدخل في عداد الدوائر والمؤسسات المستثناة من تطبيق احكام نظام الازام المبحوث عنه آنفاً .

فان ما ينبغي على ذلك الخط الحجازي الاردني يعتبر خاضعاً لهذا النظام بحيث يتوجب شراء ما يحتاجه من لوازم وفق احكامه .

وبما يزيد هذا النظر ان المادة ٥٤ من نظام الازام المذكور قد ألغت نظام الازام الخاص بالخط الحجازي رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٠ . الامر الذي يقيد الاستعانة به باحكام النظام العام رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٣ .

وبحيث ان الازام المقصودة بهذا النظام الاخير هي الاموال المتقولة اللازمة للوزارات والدوائر والمؤسسات والسلطات والمجالس الحكومية حسب التعريف الوارد في المادة الثانية منه .

وبحيث ان القاطرات والعربات والشاحنات اللازمة لخدمة الخط الحجازي هي من الاموال المتقولة طبقاً للتعريف القانوني لهذه الاموال .

فان شراء هذه الازام يجب ان يتم وفق الاصول المرسومة في النظام العام المشار اليه . وليس عن طريق مجلس ادارة الخط لان ما ورد في المادة الرابعة من قانون الخط الحجازي من ان للمجلس حق الاشراف على استئثار الخط وادارة املاكه ومصالحه لا يمت بصلة لشراء الازام .

اما قرار ديوان التفسير رقم ٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه في كتاب وزير المالية فانه فضلاً عن انه صدر تفسيراً لاحكام قانون مؤسسة سكة حديد العقبة وليس تفسيراً لقانون الخط الحجازي . فهو لا يتعلق بشراء اموال متقولة وانما يتعلق باقامة المنشآت والورش والتعاقد مع متعهدين وموردين وشركات صانعة لاغراض تنفيذ المشروع . وهي امور ورد النص صراحة في قانون مؤسسة سكة حديد العقبة على ان القيام بها منوط بمجلس ادارة هذه المؤسسة .

وعليه نقرر ان شراء الازام التي يحتاجها الخط الحجازي الاردني ومنها الشاحنات والقاطرات والعربات يجب ان يتم وفق احكام نظام الازام رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٣ ، وتفسير النصوص المطلوب تفسيرها على هذا الوجه .

صادر بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٢ .

عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة النقل	المستشار الحقوقي	عضو محكمة	بفسير القوانين الرئيس
المدير العام للخط الحجازي	رئاسة الوزراء	شكري المهدي	عبد الرحيم الواكد
محمد القملوصيني	عبد الرحيم الواكد	نجيب الرشيدان	موسى الساكت

هكذا من المثل